الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و منظمات إقتصادية دولية

الموضوع

# التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي

# (اليمن نموذج)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس

إعداد الطلبة:

- أمان الله هشام
- حميدي نور الدين

إشراف الأستاذ:

- محمد شريفي رضا

السنة الجامعية: 2014 - 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

الحمد لله لذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي إلى الدرع الواقي والكنز الباقي ،إلى من جعل العلم منبع اشتياقي ،لك أقدم وسام الاستحقاق ،أنت أبي العزيز سليمان أطال الله في عمرك شفاه .

رمز العطاء وصدق الإيباء ،إلى ذروة العطف والوفاء،لكي يا أجمل حواء،أنت أمي الغالية أطال الله في عمرك.

الذر الناذر والذخر العامر أرجوا التوفيق من القادر لأخواتي :سهام ، مصطفى لبنى و إلى الكتكوتة مروى

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات: نجادي حبيب، فارس حسين

إلى من أحببتهم بالله طلاب قسم "علاقات دولية ومنظمات إقتصادية دولية " دفعة 2015

إلى كل من مد يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما وجهت من صعوبات.

هشام

# إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء
بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله
أن يمد في عمرك وستبقى كلماتك نجوم
أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد أبي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى
معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر
الوجود إلى من كان دعاءها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى الغالية هديل
إلى من عشت معهم أجمل اللحظات: نجادي حبيب، أمان الله هشام، عمار بن حميدي، مقدم جمال ، كاديشو، عبد الصمد حميدي، سعيدات محمد.
كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة شريفي محمد رضا،أحمد بن زايد
و الأستاذ سلطاني

نور الدين

# كلمة شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى نحمد الله تعالى على توفيقنا في انجاز هذا العمل، و نزولا عند قوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد الصلاة والسلام على البشير المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم تسليما.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان وراء هذا الانجاز من بعيد أو من قريب ،بالقليل أو بالكثير،ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل محمد شريفي رضا ، الذي كان مرشدا وموجها وله منا خالص الشكر و التقدير

والاحترام لما بذله من مجهود في النصح والإرشاد بآرائه السديدة لإتمام هذا العمل.

وأخيرا نتمنى الصلاح والتوفيق والنجاح إلى جميع من ساهم ولو بمثقال ذرة في إتمام هذا العمل.

# مقدمـــة

تُعّد الديمقراطية الركيزة الأساسية في عملية الإصلاح السياسي الذي تنشده الشعوب فالديمقراطية، بوصفها نظام حكم، مرادفة لمفهوم الشرعية في الحياة السياسية الحديثة ذلك أن جميع القرارات والسياسات والقوانين تكون مقبولة ومبررة، إذا اتخذت بطريقة ديمقراطية، كما أن الديمقراطية هي الوسيلة الأنسب لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. بسبب حالات التغير التي شهدها العالم ، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، فقد حققت الديمقراطية انتصارًا تاريخيًا على كافة البدائل وأنظمة الحكم الأخرى.

وقد شهدت المنطقة العربية موجة من التحول الديمقراطي في عقد التسعينيات في القرن الماضي وذلك نتيجة لإزدياد حالات المطالبة بتوسيع سقف الحريات ومشاركة المواطنين باتخاذ القرار، ومن هنا جاء التحول الديمقراطي في بعض دول الوطن العربي كبادرة أساسية نحو التعددية الفكرية والعمل السياسي، وتبني النهج الديمقراطي وإقامة العدل والمساواة والحرية للمواطن من أجل إيجاد حياة حرة وكريمة للإنسان العربي في وطنه.

وسنحاول في هذه الدراسة التعرف إلى إحدى التجارب العربية في الإنتقال الديمقراطي مع ما رافقها من استخدام للعنف في بعض الحالات، وهي تجربة كل من (الجزائر،موريطانيا) في المغرب العربي و(الأردن، العراق) في المشرق العربي.

حيث ركزنا على في هذه الدراسة على التجربة اليمنية، وذلك باستعراض عوامل ومراحل التحول الديمقراطي الداخلية والخارجية، وصولا إلى اشكاليات التحول الديمقراطي في اليمن.

الديمقراطية مفهوم شهد دلالات مختلفة بدءا من الفكر اليوناني القديم، الذي اعتبرها نظاما يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأ الحرية والمشاركة،و قد اقتبس العالم من **أرسطو** المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الإجتماعية. إذ اعتبر **أرسطو** أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية، وفي تصور آخر للديمقراطية القائمة على العقد الإجتماعي، يرى البعض بأنها تكريس للحريات العامة التي تعتبر ركيزة للديمقراطية، وهي حرية الرأي و حرية العبادة، وحرية التملك والحرية الشخصية وهو تصور وضع حجر الأساس لما يعبر عنه اليوم "الديمقراطية الليبرالية."

فالديمقراطية مفهوم دار ومازال يدور حوله الجدل الكثير، وتستتر خلفه أمور شتى فهو مفهوم معقد وغامض ومركبا أستخدم ولا يزال يستخدم بمعان شتى تختلف بإختلاف الزمان والمكان تبعا للإتجاهات الفكرية السائدة، فهي وليدة لإرث تاريخي وسياسي وثقافي بعينه تنبت منه وتنمو و تتطور معه، وتعبر عنه.

رغم هذا فهي تبقى نسبية، لأن مبتغاها الدائم هو إيجاد حالة من التوازن بين الطبقات في المجتمع، لذا فإن أعلى مرحلة هي تلك التي تحقق فيها الديمقراطية حكم الشعب الذي يعطيه كامل حرياته في تجسيدها.

تشير الدراسات السابقة ،أن الديمقراطية قيمة إنسانية خالدة شأنها في ذلك شأن القيم الإنسانية الحية والتي لا يمكن لأي شعب من الشعوب الإدعاء بإحتكارها ، ويمكن لكل الشعوب ممارستها مع مراعاة الخصوصية المحلية ، فليس عيباً أن نستفيد من القيم الإنسانية النافعة والتي تساعد الشعوب على الوثوب صوب الحضارة والتمدن ووضع حد للدكتاتوريات والتسلط والتعسف البدني والروحي وفي تطوير آلية السلطة والمشاركة في صنع القرار على أساس من العدالة والمساواة وحرية الإنسان .

لقد لخص معناها المفكر الفرنسي موريس دي فارجي ، حيث قال أنها تعني : أن يختار المحكومون نظام الحكم وحاكميهم عن طريق الإنتخابات.

الديمقراطية هي أداة للوصول إلى العدالة والمساواة والتقدم الحضاري، ومن خلالها تشارك الجماهير في عملية صنع القرار، وعبر قنوات الديمقراطية تشترك بفعالية في صياغة وتنفيذ المهام الملحة الهادفة إلى تقدم ورخاء المجتمع ، وعبر الإنتخابات الديمقراطية يشترك المواطنون بتساو في التعبير عن حقوقهم القانونية والسياسية وذلك في تغيير الصفوة السياسية أو إعادة انتخابها .

فالديمقراطية هي احترام لإرادة وحرية وعقيدة الإنسان، ويتساوى الناس من خلالها في الحقوق والواجبات بغض النظرعن جنسهم أو لونهم أو عقيدتهم أو لغتهم أو انتمائهم السياسي أو الإجتماعي أو الحزبي أو العرقي أو القومي أو الفكري ، أوعلى حد تعبير لورد برايس أن الديمقراطية هي التي توفر الحقوق الرئيسية الثلاثة للإنسان.

**الحقوق المدنية** : أي تحرير شخص المواطن وممتلكاته من سيطرة الحكومة .

**الحقوق الدينية** : أي السماح بحرية التعبير عن الآراء الدينية وممارسة العبادة .

**الحقوق السياسية** : أي تحرير المواطن من سيطرة الحكومة في الأمور التي لا يبدو بوضوح أنها تؤثر في صالح المجتمع كله تأثيراً يحتم تدخل الدولة ، وتضمن هذه الحقوق الأخيرة حرية الصحافة باعتبارها حقاً أساسياً .

والديمقراطية نمط من أنماط حكم الأغلبية والتي من خلالها تحافظ الأغلبية على حقوق الأقلية ، فهي ليست حلاً للمعضلات والمشكلات والتعقيدات ، وإنما هي مدخل لحل الصعوبات ووسيلة لتحسين حياة المجتمع، فالديمقراطية الحقيقية تقترن بمفهوم العدالة الإجتماعية ، فنجاح أي ديمقراطية وازدياد شعبيتها لا تقاس بعدد الدورات الإنتخابية ولا بالخطاب الإعلامي وإنما تقاس بمدى ما تقدمة من أمن ورخاء وسكينة اجتماعية وتقدم ملموس في الصناعة والزراعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان ، ومن يتحصلون على ديمقراطية ويحرمون من لقمة العيش وتنتشر في مجتمعهم البطالة والمجاعة والفقر والفساد و الفوضى ووهن المؤسسات النظامية ومنظمات المجتمع المدني ، يكفرون بالديمقراطية ويشعرون أن الديمقراطية أداة للإلهاء السياسي .

ويتعذر الحديث عن الديمقراطية بشفافية في ظل غياب كلي أو جزئي للمؤسسات الديمقراطية وسيطرة النخب القوية والعقليات الشمولية على مقاليد الأمور، وعدم التناوب السلمي للسلطة ، وضعف قوى المعارضة ، وانتشار قيم الفساد والعنف والفوضى والإقصاء و تهميش الإنسان بقيود مادية ورمزية ، فالعقليات البغيضة تقتل إرادة الإنسان وتلتهم مساحة الحرية والتسامح وتقتل الإبداع والعقل المنتج وتولد التخلف.

فالديمقراطية الحقه تهذب الصراع السياسي وتنقله من حلبة العنف إلى حلبة التفاهم الديمقراطي والإنفتاح والتسامح وتقبل الآخر، والإدارة الحسنة لفن الإتفاق وفن الإختلاف وتغني الثقافة الديمقراطية وتحسن أداء السلطة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فالديمقراطية هي أعمق بكثير من فوز الأغلبية في الإنتخابات أو حق حرية التعبير وتشكيل الأحزاب والمنظمات المدنية .

صحيح أن الديمقراطية الشكلية وحدها لا تضمن دائماً تكافؤ الإشتراك والحقوق، فقد تتلاعب الصفوة في الإجراءات الديمقراطية ، وقد لا تعكس هذه الإجراءات دائماً إرادة الشعب ومصالحة الحقيقية .

فالديمقراطية نظام حياتي شامل يشمل الفكر والممارسة والمؤسسات وتترجم الديمقراطية في حياة الناس المادية والروحية وفي سلوك الأفراد والمؤسسات وفي النشاطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

**الإطار النظري للدراسة:**

**1. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول إحدى تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي والتي بدأت منذ أكثر من عقدين من الزمن، ولا تزال تسير بخطى بطيئة في الوقت الذي تتسارع فيه الشعوب والأنظمة السياسية في العالم بشكل أكبر بالتحول نحو ديمقراطية حقيقية وكاملة، كما تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع الديمقراطية في اليمن لما تتميز به التجربة اليمنية عن غيرها من التجارب الديمقراطية في الدول العربية وذلك لما لها من خصوصية من حيث تحقيق الوحدة بين شطري اليمن (الشمالي والجنوبي).

**2. أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.
2. التعرف على التجربة الديمقراطية في كل من بلدان المغرب العربي و المشرق العربي.
3. التركيز على التجربة اليمنية.
4. التعرف على أبرز العوامل و المراحل التي ساعدت على التحول الديمقراطي في اليمن.
5. توضيح الإشكاليات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

### 3. مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول تحديد المتغيرات الرئيسة في التحول الديمقراطي والإشكاليات التي واجهت التجربة الديمقراطية في اليمن وواقعها، وذلك في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية المستجدة، والتي شكلت بداية التحولات الديمقراطية في الدول العربية ومنها اليمن.

### 4. أسئلة الدراسة:

في ضوء الأهداف السابقة تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ماهي المعايير التي يجب توافرها حتى يتم الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي.؟
2. هل أثر التحول الديمقراطي على دول المغرب و المشرق العربي؟
3. ما مدى قابلية الثقافة السياسية والقيم السائدة في المجتمع اليمني لتقدم التحول الديمقراطي أو إعاقته؟

### 5. فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: "إن التحول الديمقراطي في اليمن جاء نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، تمثلت بالوحدة اليمنية بين الإقليمين الشمالي والجنوبي، وأن الحياة السياسية اليمنية ينظمها كما في الدول الديمقراطية مبدأ الإنتخاب والتداول الدوري والسلمي للسلطة.

### 6. منهجية الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي**: اعتمدنا في بحثنا هذا على وصف التجربة الديمقراطية في العالم العربي مبرزين حالة هذا التحول الذي طرأ على هذه الدول بوصف جميع التفاعلات.
- **المنهج التاريخي**: يدرس المراحل التاريخية للمسيرة الديمقراطية في اليمن من حيث نشوئها و تطورها.
- **منهج دراسة حالة**: موضحين التجربة الديمقراطية لدول العالم العربي في احدى دول المغرب و المشرق العربي.
- **منهج تحليل النظم**: يدرس العوامل التي ساعدت على التحول و التفاعلات الداخلية و القرارات التي يتخذها النظام السياسي.

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

**تمهيد:**

في حياة الأمم والشعوب،وعلى سلم التطور التاريخي للبشرية ،ثمة محطات رئيسة لتحولات عميقة أصابت سيرورة هذه الشعوب نحو تطورها وتقدمها،بالرغم من التباين والإختلاف بينها في الزمان، وفي طبيعة التطور ذاته ،ومستقره الأخير.

وتشهد اللحظة الراهنة من تاريخنا العربي المعاصر مرحلة جديدة تتسم بالتناقض بين مساراتها المتعددة، وبالرغم من المخاض الصعب و المتناقض هذا ، يبدو أن صوت الحرية والديمقراطية أضحى طاغياً على غيره في ميادين الثقافة،السياسة،والإجتماع،وذلك في مواجهة عقود طويلة من القمع والإستبداد ما تزال تلقي بظلالها الكثيفة على امتداد الوطن العربي ،عبر استمرار الأنظمة الشمولية السائدة .

وعلى اعتبار أنه ليس ثمة نهضة حدثت في التاريخ الإنساني إلاّ وتقدمها فكر واضح وإرادة فاعلة لتحقيق هذه النهضة فلابد من وضع مجموعة من الأفكار والآراء والتصورات حول المسألة الديمقراطية وكيفية التحول الديمقراطي في مركز الإهتمام بحيث تشكل في منطلقها ومستقرها سبيلاً لإعادة تأسيس المفاهيم وأداة للتمييز بين مجموعة جديدة وأخرى قديمة من المفاهيم الملتبسة في الوقت الراهن في ظل العولمة التي تعيد إنتاج أدواتها ومفاعيلها بصورة جديدة وفي واقع الأزمة الراهنة للثقافة العربية المعاصرة.

**- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي**

**- المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي**

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي من خلال الإهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع،إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالإتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الإهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبرعن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى .

يشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقــله من مكانه إلى مكان آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره.[1]

و كلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "**Trantistion**" و تعني المرور أو الإنتقال من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر.

و تعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق و تأسيس نظام سياسي لاحق .

و تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، و من الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية.

أما التحول إلى الديمقراطية " **Democratization** " فيعرفها " **شميتر** " بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، و يعرفها " **روستو** " بأنها عملية اتخاذ

[1] صامويل هينتجتون, الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين, ترجمة د. عبد الوهاب علوب, القاهرة, مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية, دار سعاد الصباح, الطبعة الأولي, 1993, ص64-68.

قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع[1].

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هومجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها،وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي[2] .

وعليه فالتحول الديمقراطي هوعملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي ،والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهوعملية الإنتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ،تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية،أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية،فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي.

ويعرفه **تشارلز أندريان** بأنه التحول من نظام إلى آخر،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام،ويسميه التغير بين النظم،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام،البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام .

---

[1] جي هيرميت, هل هو عصر الديمقراطية؟ ترجمة سعاد الطويل, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, القاهرة, مركز مطبوعات اليونسكو, العدد 128, مايو 1991, ص9-11.

[2] عبد الكريم عبد لاني,المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب, رسالة دكتوراة في العلوم السياسية, غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة, 2003, ص32-35.

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

وعموما فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لإنتكاسات عديدة،وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية[1].

**المطلب الثاني: التحول الديمقراطي و علاقته بالمفاهيم الأخرى**

**التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به:**

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية،الإنتقال الديمقراطي ،الرسوخ الديمقراطي...الخ.

**أولا -العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي:**

فقد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي

فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[2] .

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

**ثانيا -التحول الديمقراطي و الإنتقال الديمقراطي :**

يميز الكثير من المفكرين بين الإنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ،حيث يعتقدون أن الإنتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل

[1] جي هيرميت, مصدر سابق, ص11.

[2] تيري لين وفيليب شميتر, أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا, ترجمة آمال الكيلاني, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, القاهرة, مركز مطبوعات اليونيسكو, العدد 128, مايو 1991, ص26.

نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات ،حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الإتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق.

**ثالثا -التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي :**

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد رسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية[1].

**المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي**

و يقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، و الإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، و مع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفرد، بوصف أن كل حالة لها مسارها و خصائصها المستقلة تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين ثلاثة مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، و يمكن التمييز بين ثلاثة مسارات تتمثل في التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب.

**- المسار الأول: التحول من الأعلى .**

و يتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم الذين يلعبون دورا حاسما في إجراء هذا التحول، و الذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظاما غير الديمقراطي و تحويله إلى نظام آخر ديمقراطي[2].

[1] حسن محمد سلامة, التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981-1993, رسالة ماجيستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 1998, ص14.

[2] خوان ريال, تحولات في أمريكا اللاتينية علي عتبة التسعينيات, ترجمة فردوس عبد المنعم, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, مصدر سابق, ص43.

و يمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية و القيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي و من ثم يمكن التمييز بين مسارين:

1) الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.
2) الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة .

**- المسار الثاني: التحول من خلال التفاوض .**

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية و الإجتماعية المختلفة، و ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي بديل[1].

و من بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال النظام السياسي أو إيديولوجيته، و التردي الإقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة[2].

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية و الإجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل.

و قد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار و أبرزها وضوحا حالة جنوب إفريقيا كمثال للتفاوض خلال عامي **1989- 1990** بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.

و لضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله و يشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية و المدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنيـة على المؤسسة العسكرية، و هناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، و إقامة اتفاق بين أجهزة الدولة و تنظيمات رجال

[1] عبد الكريم عبدلانى, مرجع سابق, ص36-40.
[2] صامويل هينتجتون, الموجة الثالثة, مرجع سابق

الأعمال و الإتحادات التجارية لإحترام الحقوق و إعادة توزيع المنافع، و من ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق و الإطار الديمقراطي المرغوب.

- **المسار الثالث: التحول من خلال الشعب.**

يقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة و انتشار أعمال الإحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية و الإضرابات العامة غير المنظمة، و قيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الإجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط و تبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لإحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية[1].

و قد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي و الجزائر، كما قد تنجح الحركات الإجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول و الشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس **جوزيف أسترادا** على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية و انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.

و هكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، و تجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقد و تعدد المراحل قد تشهد واقيا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.[2]

- و قد يحدث التحول في أعقاب ثورات اجتماعية.
- و قد يحدث التحول تحت سلطة الإحتلال أو بالتعاون معه.
- قد يحدث بعد انهيار النظم الإستبدادية إما لموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته.
- أو يحدث نتيجة الإنفتاح السياسي الذي يقضي إلى مطالب ديمقراطية.[3]

[1] سعد الدين إبراهيم, المجتمع المدني, والتحول الديمقراطي في الوطن العربي, القاهرة, مركز بن خلدون للدراسات الانمائية, 1992, ص12-15.
[2] عبد الكريم عبدلاني, مرجع سابق, ص44.
[3] هيلجيو ترينداد, الانتخابات الرئاسية والتحول السياسي في أمريكا اللاتينية, ترجمة سعاد الطويل, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, العدد 128, مصدر سابق, ص57-59.

**المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الديمقراطي**

**- المطلب الأول: المقاربات النظرية التي فسرت ظاهرة التحول الديمقراطي**

هناك مجموعة من المقاربات حاولت تفسير أسباب التحول الديمقراطي في العالم الثالث نذكر منها:

**1- المقاربة السوسيولوجية:**

و ذلك بدراسة البناء الطبقي الإجتماعي للمجتمعات، و تضم هذه المقاربة، النظرية البنيوية و نظرية النخبة[1].

**أ- النظرية البنيوية:**

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية ،وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة ،إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.[2]

كما ترى هذه النظرية من أن التغير السياسي و التحول الديمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى في البناء الطبقي للمجتمع، بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة، ساعية إلى هدم البناء التقليدي للمجتمع الإجتماعية و السياسية، لتعوضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الإعتبار، حيث يرى **فرانسيس فوكوياما** أن الأنظمة الدكتاتورية تحمل في طياتها بذور فنائها، فسياسة التنمية التي تنتهجها الدولة ( تسريع التنمية ) تخلق طبقة وسطى تستفيد من نتائجها ثقافيا و اقتصاديا، لتضغط فيما بعد على التفاعل السياسي القديم فتغيره ليتوافق مع طموحها، مثل ما حدث في الجزائر، فالجهود التنموية للرئيس الراحل **هواري بومدين** خلقت طبقة وسطى مكونة من أولئك الذين استفادوا من التعليم العالي و التكوين في الخارج وجدت هذه الطبقة الجديدة البناء الإشتراكي التقليدي حاجزا يمنع تحقيق أهدافها يقول **السعيد الشعير** أصبحت هذه الطبقة تطالب بفتح المجال أمامها لإستثمار أموالها لأن الخيار الإشتراكي قيد نشاطها الإقتصادي[3].

---

[1] آلان تورين, ماذا تعني الديمقراطية اليوم؟ ترجمة ايهاب محمد حافظ فايد, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, مصدر سابق, ص16-17.

[2] اسماعيل الشطي, الكويت وتجربة الانتقال إلي الديمقراطية, المستقبل العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 289, مارس 2003, ص116-117.

[3] المرجع السابق, ص45.

إذن فالتفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم،في بعض الحالات،في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية ،بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى.

وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة ،فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد .

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة **بارنجتون مور** الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)عن المسارالذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).[1]

واستندت مقاربة **مور** ليس بناءا على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي الفلاحين ،طبقة ملاك الأراضي،البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة ،وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

**ب- نظرية النخبة:**

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للتحول الديمقراطي من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها و توجيه الدولة نحو وجهتها، هادمة بذلك البناء السياسي القديم.

**2- المقاربة السيكولوجية:**

تركز هذه المقاربة على الجانب النفسي في تفسير التغير السياسي و التحول الديمقراطي حيث تضم تفسيرين هما:

[1] محمد سعد أبو عامود, التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق, الاسكندرية, دار الشنهابي للطباعة والنشر, 2005 .

**أ- نظرية الإحباط :**

تنطلق هذه النظرية من الإفتراض التالي: يحدث التغير السياسي نتيجة للإحباط.

أي عندما لا تتوافق تصورات الفرد و الجماعة بوجودهم الاجتماعي أو السياسي مع أمر الواقع لوجود حائل دون ذلك .

يرى **بركوريت** أن إدراك الفرد أو الجماعة للوضع يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية يستهدف الواقع القائم قصد تغييره، مثال في الجزائرعاش الشعب الجزائري هذه الحالة في ظل الأحادية، حيث عجز النظام على تحقيق حاجياته خاصة الإقتصادية و الإجتماعية، مما شحن هذا الشعور في شكل سلوك عنيف انفجر عام **1988** في شكل مظاهرات و أعمال عنف استهدفت تغيير الوضع القائم.

**ب- سيكولوجية الجماهير:**

ينطلق هذا التفسير من افتراض أساسي هو أن لكل شعب سيكولوجيته الخاصة التي تتطور بنيويا متأثرة بالتحولات البيئة التاريخية التي عاشها، لتخلق لديه نمط من السلوك الإجتماعي و السياسي يميزه عن باقي الشعوب الأخرى.

طبق المحلل النفساني **رايخ ويلهم** في كتابه سيكولوجية الجماهير، هذا النموذج على صعود النازية في ألمانيا **1932** كما طبقه **مالك بن نبي** في تفسير ظاهرة الاستعمار عن طريق ما اصطلح عليه بـ **قابلية الاستعمار** ، فالخوف وعدم الثقة في جهاز الدولة هي التي أرست دعائم الديمقراطية.

**3- المقاربة الإيكولوجية / الجغرافية:**

يرى أنصار هذا التفسير أن المحيط الجغرافي هو الذي يحدد السلوك السياسي، حيث يضم اتجاهين:

**أ- الاتجاه الجيوبوليتيكي:**

و ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تقع في مناطق النزاع هي الأقرب للإستقرار السياسي الداخلي ، حيث يلهي العامل الخارجي الإهتمام بالمشاكل الداخلية وهذا ما يفسر سعي الأنظمة الدكتاتورية لخلق توترات خارجية قصد تسويق مشاكلها الداخلية و النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب و الجزائر خير مثال على ذلك، عكس الدول

التي تقع في مناطق جغرافية آمنة، الأمر الذي يؤدي إلى الإهتمام بالمشاكل الداخلية مما يشجع على التغير السياسي و التحول الديمقراطي، فبعد تراجع النزاع الصحراوي عرفت الجزائر استقرار خارجي ملموس، الأمر الذي ركز اهتمام الشعب الإهتمام بالمشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي يعيشها، هذا ما دفع إلى رغبة في التغيير، و التي ترجمت في دستور **1989**.

**ب- الاتجاه الإيكولوجي :**

يرى أنصار هذا الاتجاه التفسيري أن التحول الديمقراطي يحدث في الدول التي لم تعرف في تاريخها حضور قوي للسلطة في حياة الأفراد، الأمر الذي لا يخلق فيها ثقافة الخضوع الأبوي كأبرز عائق للديمقراطي، تتطور هذه الثقافة في المجتمعات النهرية التي اعتمدت في حياتها على الأنهار، الأمر الذي استلزم تدخل السلطة في بناء السدود و توزيع المياه، مما جعل لها مكان قوي في حياة الأفراد، تتطور هذه الثقافة لتصبح نمط يميز تلك المجتمعات. عكس المجتمعات المطرية التي تعتمد على الأمطار في حياتها، أين عرفت السلطة تدخلا بسيط في حياة الأفراد، تتبلور ثقافة ثانية في سلوكها، لذلك فالدول النهرية هي دول تملك قابلية للإستبداد مثل مصر، سوريا، العراق... عكس الدول المطرية كالجزائر، غير أن هذا الإتجاه عجز عن تفسير الشمولية في المغرب و تونس رغم تقاسمهما مع الجزائر لنفس المناخ[1].

**4- المقاربة الإقتصادية:**

ينطلق أنصار هذا الإتجاه في من أن طبيعة الإقتصاد الذي يعتمد على الريع النفطي هو السبب الأساسي في دفع التحول السياسي، حيث تخضع كل الدول التي تعتمد على هذا البناء الإقتصادي للمعادلة التالية: كلما زاد سعر النفط كلما ساد الإستقرار السياسي، و كلما انخفض سعر النفط كلما ظهرت اضطرابات تؤدي للتغيير.

فقد عرفت الجزائر في مرحلة حكم **الشاذلي بن جديد** في منتصف الثمانينيات **1986** انخفاض ملموس في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من **30** إلى **10** دولار، الأمر

[1] عبد الكريم عبدلاني, مصدر سابق, ص60-64.

الذي أدى إلى إضعاف إمكانيات النظام السياسي لأنه يعتمد أساسا على عائدات النفط كما أضعف البناء الإجتماعي لاعتماده على مساعدات الدولة، كل هذا أدى إلى أزمة اقتصادية.

**5- المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي:**

حيث أشار الباحث السياسي **دانكورت روستو** ، إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

و استند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الإنتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

**أ - مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية :**

وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي **روستو** فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

**ب- مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم :**

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، و تشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

**ج- مرحلة القرار :**

وتبدأ هنا عملية الإنتقال والتحول المبدئي،وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

**د- مرحلة التعود:**

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية،ويرى **روستو** أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ،ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.[1]

[1] عبد الكريم عبدلاني, مصدر سابق, ص 67.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الإنتقالي **لروستو** ومن أهم المحاولات دراسة **جويلرمو أودينيل** وزملائه عام 1986 ،حيث ميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل **روستو** بين مرحلة الإنتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، و يرجع ذلك إلى أن عمليات الإنتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.

و خلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

**6- نظرية السلام الديمقراطي:**

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطـية ،و هو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل **بروس راست** و **مايكل دويل** الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة .

ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الدياليكتيكي على أنه قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف .

وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابـات **مايكل دويـل** و **بروس راست** الذين تأثرا بـ **كانط** ، و يشير **دويل** إلى أن التمثـيل الديمقراطي و الإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان ،والترابـط العابر للحدود الوطنية،كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية.

ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب، فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق .

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التالية:

- تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق **كانط** الذي يؤكد على ثلاث عناصر

1- التمثيل الديمقراطي الجمهوري

2- التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3- الترابط العابر للحدود الوطنية.

تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة ،ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية.

ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبرالية،على إعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا ،ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا،لذا يمكن استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة،كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات وتحول دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية.

وفي فترة قريبة،كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط ،أما في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية فالصورة مختلفة.[1]

- **المطلب الثاني: آليات التحول الديمقراطي**

هناك عدة آليات سلمية تكرس التحول الديمقراطي منها:

**1- التداول على السلطة:**

يقصد بالتداول وجود آليات لإنتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية البرلمانية ،عرفه **فرانسوا** بمعنى أن الجماعة الحاكمة ليست في السلطة بحكم القانون الإلهي إنما يمكن الحل محلها حسب أساليب و آجال محددة دستوريا،ويعرفه أحد المفكرين بقوله أن التداول بالمعنى الدقيق للكلمة هو استبدال الأغلبية بالمعارضة أو تناوب قوى سياسية مختلفة على الحكم.

- **شروط التداول على السلطة**

يتعين أن يراعي التداول ثلاثة شروط أساسية هي:

1- ضمان إمكانية العودة إلى الحكم توفر الفرصة لمختلف الوحدات مرة أو عدة مرات.

2- الإحتكام إلى الشعب ،قبول الشعب مهما كان.

[1] صامويل هينتجتون, مرجع سابق, ص99.

3- الإجماع حول المسائل الأساسية ( السياسية الخارجية، السياسية المالية، الدفاع الوطني) وكل هذه الشروط هي التي تعبر عن جدول التداول على السلطة ولا يجب تجاوزها عكس الانقلاب والتداول السلمي للسلطة يعتبر أحد المعايير لوجود نظام ديمقراطي كما يعتبر مظهر من مظاهرها.

والتداول يكرس الديمقراطية لأنه يعتبر من أسسها ونحن ندرس هل فعلا هناك تداول على السلطة أم أن الدستور نص عليها ،لكن في الواقع معيبة فلا بد أن يكون في الجانب النظري والتطبيقي الواقعي فان طبق فعلا فهو يكرس الديمقراطية.

**2- الإنتخــابات :**

الإنتخاب هو عملية يختار بواسطة الأفراد والإتجاهات والأشخاص المكلفين بتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع، ولاشك أن تطبيق وممارسة الديمقراطية يستلزم مشاركة المواطنين والمشاركة العادية تكون عن طريق الإنتخاب،الذي يعتبر صورة من صور الديمقراطية وجود انتخابات دورية ،حرة نزيهة،يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة،ويعتبر إجراء هذا النوع من الإنتخابات إحدى سمات النظم الديمقراطية. فالإنتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة بعد مرور عدة من السنوات وهي تعتبر المظهر البارز للديمقراطية ،والإنتخابات آلية لتكريس الديمقراطية إذا كانت تعبر حقا عن إرادة الشعب .

**3- التعددية الحزبية:**

يرتبط التداول السلمي للسلطة بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حرب آخر، ولا بد من وجود تعددية حربية باعتبار الأحزاب وسيطة بين المواطنين و الدولة.

**- الأحزاب تعتبر آلية لتكريس الديمقراطية:**

إذا كانت حقا تعددية لكل حزب برنامج و أن يكون الحرب يسعى إلى خدمة الصالح العام و ليس الخاص،وأن تكون الأحزاب تؤدي وظيفتها بطريقة جيدة،وليست تعددية شكلية

فقط تظهر في وقت الإنتخابات وإذا كانت هنالك تعددية و فاعلية لهذه الأحزاب فهي تكرس الديمقراطية .

**وظائفها:**

تساهم الأحزاب في:

**- المشاركة السياسية :**

التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام و الأعمال التي يؤدونها وكذا التأثير في القرارات الحكومية .

ويمكن القول أن هناك أربع أنماط للمشاركة وهي: المشاركة في الإنتخابات، المشاركة في الحملات الإنتخابية،المشاركة على الصعيد المحلي والإتصال بالمسؤولين.

- وتعد المشاركة معيار لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطية وهي تشجعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية وضع السياسات.

- تزيد المشاركة السياسية من الوعي الإجتماعي للمواطنين.

- كما تساهم الأحزاب في التنشئة السياسية، والتي تعني اكتساب المواطنين القيم السياسية و الثقافة السياسية، التي تزيد من وعيه وتحدد سلوكه السياسي، وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية[1].

- و تساهم أيضا في التجنيد السياسي،هذه العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة،وحتى تؤدي هذه الأحزاب وظائفها لابد أن تتمتع بالحرية الكاملة لتكريس الديمقراطية.

**4- الفصل بين السلطات:**

يشكل مبدأ الفصل بين السلطات حجز الزاوية والأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية،استعمل هذا المبدأ في البداية كأداة احتجاجية ضد تسلط الملك ،وكان الهدف من هذه القاعدة هو إدخال نوع من الليبرالية السياسية في القانون الوضعي،ودخلت هذه الفكرة في الدستور الفرنسي عام **1791** المادة **16** .

[1] صامويل هينتجتون, مرجع سابق, ص 101.

"كل مجتمع لا يضمن الحقوق لا يضمن الفصل بين السلطات فهو مجتمع بلا دستور" ويعتبر **مونتيكسيو** المنظر الحقيقي له حيث يقول أن كل فرد له سلطة يميل للمبالغة في استعمالها لتفادي ذلك،السلطة توقف السلطة نجد هذا المبدأ في أغلبية دساتير دول العالم الثالث بقسم السلطة إلى:

- **السلطة التشريعية:** للشعب أو ممثليه من خلال المجالس.
- **السلطة التنفيذية:** من اختصاص الحاكم.
- **السلطة القضائية:** هي اختصاص هيئة مستقلة بعيدة عن المساومات والضغوطات.

هل هناك فصل حقيقي بين السلطات في العالم الثالث بمعنى عدم التدخل في الوظائف "تدخل جزئي" هل هناك رقابة و تعاون،مثل أن تقوم السلطة التنفيذية بالتشريع من خلال مشاريع القوانين أو التشريع بالأوامر،إضافة إلى ذلك بإمكان السلطة التنفيذية حل البرلمان،وهذا الأخير بإمكانه سحب الثقة من الحكومة وهو ما يسمى بالمسؤولية السياسية. فإذا كان حقا داخل الدولة تعاون و رقابة، وهذا ما نشهده في النظام البرلماني ،خاصة وقد طبق هذا المبدأ بنواحيه فهو يكرس الديمقراطية ،لأن غياب هذا المبدأ يؤدي إلى الإستبداد وإلى نظام دكتاتوري.

**المجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية:**

نقصد بالمجتمع المدني عالم المنظمات غير الحكومية بل أصنافها وأنواعها خارج إطار الأحزاب التي يختلف المصنفون في تصنيفها هل هي ضمن المجتمع المدني أم لا ؟ باعتبار أنها مؤسسات لها ارتباطات بالحكومة من حيث إمكانية تشكيلها لحكومات،والمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية اختبارية لصالح الإنسان بتنسيق مع الدولة،أو في استقلال عنها من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

ويقصد به كذلك، مجموعة من التنظيمات الأهلية والشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة والأفراد،تتكون من هيئات اجتماعية وسياسية و اقتصادية وثقافية ودينية تدافع عن مصالح الشعب المشتركة ومصالح الأمة الإنسانية ، ويعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والإزدهار،وهو مظهر من مظاهر الديمقراطية ،آلية لتكريسها،فلا يمكن

للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها و تكريسها في جميع المجالات[1]

ولم ينتقل مفهوم المجتمع المدني للعالم الثالث إلا في السنوات الأخيرة من القرن20م بفعل انتشار الوعي العالمي ،والثقافي و المثاقفة مع الغرب والإنفتاح الإعلامي.

فلا بد أن نلمس فاعلية المجتمع المدني داخل الدول،إذا كان له رأي مسموع أو له القدرة على تغيير القرارات ،فإذا كانت له فاعلية داخل الدولة فهو بذلك يكرس الديمقراطية أما إذا كانت الدولة تتبنى ديمقراطية شكلية،فإنها سوف تهمشه وتضع قواعد وبنود تحد من فعاليته.

**5- الإعلام والصحافة كآلية لتكريس الديمقراطية**

إن الإعلام والصحافة يعتبران السلطة الرابعة داخل أي دولة، لما لها من فعالية في الدفاع عن الحقوق و تكريس النظام الديمقراطي.

فإذا كانت هذه السلطة الرابعة تتمتع بكامل الحرية في التعبير واستخدام وسائل الإعلام في أداء مهامها في تكرس الديمقراطية، أما إذا كانت مضطهدة ومقيدة فهذا يعني أن النظام شكلي فقط

**6- الحرية الدينية:**

تعتبر من مظاهر الديمقراطية تقول هل فعلا الدولة لا تقوم باضطهاد الذين هم خارجين عن الديانة المنصوص عليها في الدستور ومتى تمتع الأفراد بالحرية في كافة المجالات و متى كانت هذه الحريات دعما وتكريسا للديمقراطية.

**المطلب الثالث: أسباب و عوامل التحول الديمقراطي**

يلاحظ أن درجات التحول الديمقراطي قد نمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، و قد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي.

[1] خوان ريال, مصدر سابق, ص45.

**1/ العوامل الداخلية:**

**أ- التغير في إدراك القيادة و النخب السياسية:**

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لإتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، و كذلك نجاح أو فشل التحول، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين و المتشددين، و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الإقتصادية، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي و عن حماية الفرد من تعسف الدولة و التفاوض مع الجماعات الإجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها، للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع.

لا بد توافر الشروط الإقتصادية و الإجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، و إنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.

و يؤكد كل من **دبامون ، لينز، مارتن** على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة و الإلتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف البنية التي يوكل إليها دور هام في عملية إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل.

و هناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

- تردي الشرعية السياسية للنظام.
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية و أنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.
- كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الذي استنفد مبررات وجوده، و لم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية و الخارجية .
- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم

و فتح باب المساعدات الاقتصادية و العسكرية، و الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، و الإنتماء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطر عليها من قبل قادة التحالف الغربي .

- من بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم و أن حكومتهم و دولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

**ب- انهيار شرعية النظام السلطوي:**

لاشك أن أحد العوامل المسؤولة عن انهيار النظم السلطوية هو استنفاد هذه النظم للغرض الذي أنشأت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة ( أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي، عنف سياسي) أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه[1].

كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي، و ينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.

و تختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلى أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم و ليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بيـن شرعية الحـكام و النظام، و لذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.

**ج- الأزمة الاقتصادية :**

فتردي الأوضاع الإقتصادية التي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمـها، و هو ما يتم التعـبير عنه في صـورة كثير من الإضطرابات و التظاهرات الجماهيرية و نحوها التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

[1] اسماعيل الشطي, مرجع سابق ص-120.

و قد لعبت التطورات الإقتصادية التي شهدتها بعض دول العالم الثالث و خاصة الدول العربية في بداية الثمانينيات دورا هاما في دفع عجلة الديمقراطية، لأن أكثر من سبعة عشرة دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الإقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم و تفاقم عجز المدفوعات الخارجية، و تدني الإحتياطات الرسمية من العملات الصعبة و ارتفاع حجم المديونية .

**د- تزايد قوة المجتمع المدني:**

و هو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الإجتماعي و التنمية الإقتصادية و التصنيع و التحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق و تقويــة جماعــات المصالح و التجمعات الطوعية، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار **دي توكفيل** هي حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات و الإتصالات، فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع و التي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم.

و على المستوى الفردي، فإن تزايد التعليم و الثقافة أمدت و زودت الجماهير بالمعلومات و المعرفة و المهارات و الحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية، فالتوسع في التعليم و تطور برامجه و انتشار الصحافة و الإعلام السمعي و البصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث و زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.

**هـ- النزوع الأخلاقي و الوطني:**

و نقصد به وجود القيم و التقاليد و الأعراف الدينية و المدنية السائدة في مجتمعات الدول المتخلفة، التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي، أو أفضل من ذلك يكاد يكون هناك إجماع على أن هذه القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية إن لم تكن بعيدة عنها فلابد أن يسود في المجتمع قيم التضامن الوطني و الإحترام المتبادل و الإيمان بالإرادة الوطنية و العامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم، أي وجود أنساق تفتح الباب للديمقراطية[1]

[1] اسماعيل الشطي, مرجع سابق ص-122.

**2/ العوامل الخارجية:**

يرى البعض أن للعوامل الخارجية عن مجال سلطة الدولة أثرها في إحداث التحول الديمقراطي، بإسقاط النظم السلطوية و إحداث التحول نحو الديمقراطية، و من هذه العوامل:

**أ- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:**

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة و مؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، و إنما على صعيد تشكيل التطور الإقتصادي التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق و دول الجنوب. و هكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق و الديمقراطية هي الرؤية السائدة، و لعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي **أنديك** في معرض حديثة متحديا و داعيا الشعوب و الحكومات، خاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية و الديمقراطية و اقتصاد السوق إن كان بوسعهم.

كذلك ضغوط الدول و المنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية، إذ نجد الدول المانحة تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية و المسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية فتؤكد الو. م. أ و بريطانيا و فرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح و المساعدات لهذه الدول.

كذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية، هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي.

و لا يقف دور الأطراف الخارجية على حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول، و يمكن القول أنه لولا التغييرات السياسية و التي اجتاحت الإتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينيات لم يكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث.

**ب- النظام الدولي بعد الحرب الباردة:**

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية و الإتحاد السوفييتي، و تحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.
و هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض، أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير و الإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة.
و يمكن القول أن تلك التغييرات التي حدثت في الإتحاد السوفييتي السابق و دول أوربا الشرقية، حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للديمقراطية[1] .

**ج- العدوى أو الانتشار:**

يقصد بأثر العدوى و التقليد أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى و لعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت، و لقد ظهر إثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام **1990** في حالات بلغاريا و رومانيا و يوغسلافيا و ألمانيا، و تظهر أهمية ذلك الآن مع بروز سمة منظمة و هي التطور الهائل في نظم الإتصالات و شبكات الإذاعة المرئيــة و المسموعة و سهولة التقاطها في كل أنحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات، و سهولة الإتصال بها من جانب قوى المعارضة السياسية و منظمات حقوق الإنسان مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث.
أيضا لعب التقارب الجغرافي و التشابه الثقافي دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخـرى، و هو ما حدث في دول أوربا الشرقية التي انفرط عقدها و خرجت من قبضة السيطرة السوفييتية، و بدأت سباقا نحو الديمقراطية لتنتهي سيطرة شمولية امتد أجلها.

[1] حسن محمد سلامة مرجع سابق , ص 25.

الفصل الثاني
التحول الديمقراطي في بلدان
المغرب و المشرق العربي

**تمهيد:**

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة ويستبشرون خيرا بما قد يحصل سيما وأن فكرة الإنتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها.

فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الإجتماعية الأولى، بل من الضرورات والإحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغاربي أو العربي في حاجة ماسة إليها.

**المبحث الأول: التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي (الجزائر،موريطانيا)**

**المطلب الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر**

**الأسباب الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر:**

**1- الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر:**

رفض الشعب للأوضاع السائدة يوما بعد يوم عن طريق الإضرابات التي لم يكن يحكمها إطار سياسي يعبر عن تطلعات المجتمع المدني بطرق سلمية منظمة نظرا للغياب التام للجمعيات التي أثبتت التجارب الغربية دورها الإيجابي وهذا أدى إلى اللاتوازن و أفرز اضطرابات طرحت فيما بعد مسألة حرية التعبير والتنقل وغيرها و هذا كمقدمة لإصلاحات دستورية نقلت البلاد لوضعية إيديولوجية جديدة (إيديولوجية، ليبرالية).

**2- الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر :**

العوامل الدولية التي أفرزتها البيئة الديمقراطية و التي كان لها دور ي التحول الديمقراطي في الجزائرهي:

**أ- المتغير الجيو استراتيجي :**

حيث ظهرت بجانب القوة العسكرية كعامل السيطرة قوة أخرى هي القوة الاقتصادية التي تفضل التنافس بدل الصراع و بفضل هذه القوة الثانية رجحت الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي استعملت تدفق المعلومات بواسطة وسائل تكنولوجية تحمل أنماط ثقافية فنية استهلاكية و خلقت ما يعرف بالسياسة العالمية عبر الأمواج و العولمة والأقمار الصناعية للتحول الديمقراطي.

**ب- النصوص و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان :**

هذه الأخيرة أعطت شرعية دولية لحقوق الإنسان و دعم المجتمعات المدنية و نقض خطاب الشيوعية المنبثقة من الحزب الواحد فبدأت رياح الليبرالية و أمواج التحول الديمقراطي بدءا من أوروبا الشرقية وصولا إلى الدول العربية .

- ضغوط صندوق النقد الدولي الذي فرض عن طريق مخططاته تعزيز الإنفتاح الليبرالي و فتح أسواق حرة و هذا لا يتأتى إلا في مناخ سياسي أكثر ليبرالية تحت ضغط وقف المساعدات والإعانات.

**3- الأحزاب السياسية بعد الإستقلال وقبل التعددية:**

بعد الإستقلال وبعد أن سيطر تحالف قيادة الأركان مع **بن بلة** رفض العودة للتعددية وفرض نظام الحزب الواحد والاتجاه الأحادي في كل المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية وحتى الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني لم يكن له أي دور سياسي[1] حقيقي بل قزمت التجربة البومدينية دوره فكان مجرد جهاز بيروقراطي لا يحظى بتأييد الفئات الشابة المتمركزة في المدن بسبب النزوح الريفي الذي ولدته عملية التنمية التي قادها هذا الحزب، تحول حزب جبهة التحرير خلال التجربة الأحادية إلى وسيلة للترقية الإجتماعية المهنية لبعض الفئات المهنية كالموظفين والمعلمين الذين زاد عددهم في المجتمع وقلت قيمتهم الرمزية، واجراء القطاع العام التابع للدولة وبعض القوى الريفية أعيان محليين فلاحين صغار ومتوسطين،هذه التجربة الحزبية الأحادية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في أعين الكثير من الجزائريين ونفرتهم عن الإهتمام بالشأن العام الذي أصبح مرادفا للإنتهازية والتقرب للحاكم [2].

**4- الأحزاب السياسية بعد التعددية:**

من نتائج هذه التحولات دستور فبراير **1989** المقر للتعددية فتأسس في أقل من سنتين بموجب قانون الأحزاب **1989** قرابة **60** حزبا ولما نظمت الإنتخابات التشريعية في ديسمبر **1991** لم يعتل منها عتبة المؤسسات المنتخبة إلا الجبهات الثلاث **:** الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية.

ولتحليل هذه النتائج يمكن أن نقول:

- بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائز الأكبر في هذه الإنتخابات فإن المفارقة التي يغفل عنها كثيرمن المهتمين بالشأن السياسي الجزائري هي أن الجبهة الإسلامية قطفت وحدها جهود التنظيمات الإسلامية التي كان لها فضل تنشئة الصحوة في الجزائر والتي بسبب ترددها في تأسيس أحزاب سياسية في البداية أتاح الفرصة **لعباسي المدني** و**علي بلحاج** اللذان لم يكونا ينتميان لأي جماعة من الجماعات السابقة وكانا يتحركان بشكل عام في

[1] علي بن محمد ، جبهة التحرير بعد بومدين ، حقائق ووثائق دار الأمة ، الجزائر1998

[2] ناصر جابي، الفئات الوسطى والسياسة بين تشوهات الماضي وتحديات المستقبل ضمن الملف الذي خصصتها مجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية القاهرة العدد / 16 أكتوبر2004

أوعيتها أن يشكلا حزبا التفت حوله الأغلبية الساحقة من المجموعات الإجتماعية المقتنعة بالخطاب الإسلامي غير أن الخطاب المتشدد الذي اعتمدته جبهة الإنقاذ وسع وعاءها خاصة لدى الشرائح المهمشة المتمركزة بكثافة كبيرة في المدن ،والمتضررة من التطورات الإقتصادية والهيمنة السياسية[1].

- بالنسبة لجبهة القوى الإشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وهزمت جبهة الإنقاذ فيها لإعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي في المنطقة [2]، الشخصية التاريخية لزعيمها آيت أحمد الحزب و كذلك الخطاب المعتمد والأوضاع الإجتماعية والسياسية السيئة مثلما هو الحال في سائر الوطن، يضاف إليه في الجانب السياسي إنكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الإستقلال.

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الخاسر الأكبر في هذه الإنتخابات، رغم التحايل الكبير الذي اعتمدته الحكومة آنذاك في تقسيم الدوائر الإنتخابية وقانون الإنتخابات فقد استطاعت أن تتجنب الإنهيار الكلي بسبب وعائها الثابت المرتبط بالأسرة الثورية ( نسبة كبيرة من المجاهدين القدامى و أبناء الشهداء) والمنتفعين من أجهزة الحكم وأسرهم خاصة في الأرياف.

لم يكتمل نمو هذا الجنين الإنتخابي حيث ألغيت الإنتخابات قبل إجراء الدور الثاني وحل الحزب الفائز وأصبح المشكل الأساسي المطروح على الجميع هو مشكل الشرعية ومستقبل الديمقراطية في الجزائر.

**المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في موريطانيا**

يختلف النظام السياسي الموريتاني عن التوجه العام للأنظمة السياسية للبلدان النامية إلا فيما يتعلق ببعض الخصوصيات، فقد خضع هذا البلد إلى الإستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين، وبالتالي فقد تأثر بالمؤسسات السياسية الفرنسية،ورغم الإعلان عن استقلال الجمهورية الإسلامية الموريطانية في **28** نوفمبر **1958** كدولة ذات استقلال

[1] عبد الناصر جابي ، الجزائر من الحركة العمالية– النقابية الى الحركات الاجتماعية، دار المعهد الوطني للعمل، الجزائر2001
الانتخابات الدولة والمجتمع، القصبة للنشر الجزائر1999

[2] أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية، الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل، دار الأمة، الجزائر.

ذاتي عضو في المجموعة الفرنسية، وتكليف لجنة بوضع دستور للبلاد، فإنها واجهت إشكالية اكتساب الاعتراف الدولي.

**أولا: النظام السياسي قبل 1978: التوجه الليبرالي(الحقبة المدنية)**

واعتمادا على الدعم الفرنسي والدول الغربية ودول الإتحاد الفرنسي الإفريقي حاولت موريطانيا اكتساب عضوية الأمم المتحدة، إلا أن الفيتوالسوفيتي في مجلس الأمن عطل ترشيحها.

وانطلاقا من أكتوبر **1961** اكتسبت موريطانيا عضوية الأمم المتحدة ثم اتجهت الحكومة الموريطانية شيئا فشيئا إلى تطوير العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة والمجاورة، إلى أن تم الإعتراف بها من طرف المغرب خلال سنة **1969** بمناسبة انعقاد المؤتمرالقمة الإسلامي الأول بفاس.

لقد تم اعتماد أول دستور في **22** مارس **1959** كنص يبحث عن توازن بين أولوية الدين الإسلامي واحترام السيادة الوطنية الموروثة عن القانون الدستوري الفرنسي.

وقد تكونت السلطات السياسية من وزير أول منتخب من طرف الجمعية الوطنية دون أن يكون مسؤولا أمامها، يساعده في أداء مهامه مجموعة من الوزراء(دون وجود منصب رئيس الجمهورية) مع لجنة دستورية تقوم بدور التحكيم بين الحكومة والجمعية الوطنية.[1]

**ثانيا: مرحلة ما بعد 1978: هيمنة المؤسسة العسكرية**

لقد تميزت المرحلة من **1978- 1984** بهيمنة القيادة العسكرية على ممارسة السلطة على الصعيدين الداخلي والخارجي استنادا إلى عدة مواثيق دستورية، بحيث تمثل سنة 1978 منعطفا حاسما في تاريخ موريطانيا، نتيجة استيلاء الجيش على السلطة بقيادة مصطفى ولد السالك بانقلاب وضع بواسطته حدا لمرحلة الرئيس **المختار ولد داده** وذلك صبيحة **10** جويلية **1978** ليصبح **المقدم المصطفى ولد محمد السالك** رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ورئيس الدولة، وتوالت بعد ذلك الإنقلابات العسكرية التي

[1] منى جلال عواد المشهداني،النظام السياسي الموريطاني،دراسة تحليلية،جامعة بغداد،2005،ص86

وصلت إلى ست انقلابات عسكرية في فترة لا تتجاوز الست سنوات تمتد ما بين **1978** و **1984** ، وهذا ما يفسرعدم الاستقرار السياسي.[1]

**العوامل الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في موريطانيا :**

إذ أن ضعف استجابة النظام على المطالبات الواردة إليه قد أدى إلى الضغط عليه من داخل النظام ومن بيئته وبدلاً من أن يصل ذلك الضغط الى مستوى تدمير النظام نفسه لجأ النظام إلى الإصلاح كسبيل للتخفيف من اختناقاته التي زخربها طيلة حقبتي الحكم المدنية والعسكرية والأخيرة منها على وجه الخصوص،لذلك فإن من أولى دواعي اللجوء إلى الإصلاح هو استمرار النظام وبقاؤه في ظل اختناقات عاناها طويلاً وفي مقدمتها تدني الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بفعل الأزمة الإقتصادية المستحكمة، حيث تعد موريطانيا البلد الأكثر إرهاقا بسبب تفاقم المديونية الخارجية، هذه المديونية تضاعفت تقريباً خلال **11** سنة بانتقالها من **844** مليون دولار عام **1980** إلى **2299** مليون دولار عام **1991**،ويبقى الإقتصاد الموريطاني معاقاً بالهياكل التقليدية، فمداخيل الصادرات تأتي أساسا من القطاع الزراعي بسقف **46%** ثم القطاع المنجمي بـ **30%** عام **1988**.

وبالأحرى فإن القطاع المنجمي في حالة انخفاض، فقد كان يمثل حوالي **25%** من الناتج الداخلي الخام خلال الستينات، لكنه لا يمثل سوى **17 %**في نهاية سنوات الثمانينات.

لقد أدت أزمة الصادرات الى رفع مستوى الديون الخارجية الموريطانية الى أقصاها فإن موريطانيا تبقى مثقلة وتعاني عبئاً مفرطاً، وقد فجر رفع أسعار المواد الأولية الضرورية في جانفي **1995** حسب توجيهات صندوق النقد الدولي، مظاهرات شعبية عارمة منددة بالحكومة التي استدعت الجيش وأوقفت قادة الأحزاب السياسية، وتندرج موريطانيا ضمن قائمة البلدان الأقل تقدماً في الكرة الأرضية، وليست تدابير صندوق النقد الدولي من ستخرجها من التخلف.

وإزاء ذلك باتت موريطانيا من اشد الدول فقراً، حيث يعيش على سبيل المثال، ربع سكان العاصمة تقريباً في بيوت من الصفيح ،إضافة الى غياب الديمقراطية وقمع الحريات وانعدام العدالة، والسياسات الخارجية المثيرة للسخط وضعف المشاركة السياسية

[1] محمد عبد الله ولد محمد بوي،الدور السياسي للجيش الموريطاني،جامعة نواكشوط 2007،ص72

باعتبارها النشاط الطوعي للفرد في الشؤون السياسية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالمجموعات السياسية مثل مجموعات المصالح والحركات والأحزاب السياسية وتولي المناصب في المؤسسات السياسية، وممارسة القيادة السياسية، والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة في المناقشات السياسية أوحضور المناسبات السياسية مثل المظاهرات، ومحاولة إقناع السلطات أو الناس بالعمل بطرائق معينة فيما يتعلق بالأهداف السياسيةلذا يرتبط المصطلح ارتباطاً وثيقاً بالنظم السياسية الديمقراطية إذ تميل الأنظمة غير الديمقراطية الى تقييد مشاركة الجمهور أو توجيهها بطرائق محددة مسبقاً ، غيرأن المصطلح لا ينطبق على الأشكال التقليدية أو حتى الأشكال القانونية للنشاط السياسي وحدها، وينبغي فهم الأنشطة غير التقليدية وغير القانونية من محتواها.

طبقاً لهذا الفهم المختار لمفهوم المشاركة السياسية فإن الحقبة العسكرية التي عاشتها موريطانيا منذ **1978** وحتى **1991** لم يعرف الموريطانيون خلالها المشاركة السياسية إلا بطريقة التعبئة إذ لم تسهم القنوات (الشرعية) التي أوجدها العسكريون في خلق مشاركة سياسية فاعلة من لجنة التطوع إلى المجالس الجهوية وهياكل تهذيب الجماهير بل على العكس من ذلك تشكلت طبقة سياسية رديئة شرعت الإستبداد وأسهمت في ضرب قوى الرفض والمعارضة بمعنى آخر أن نظام الحكم في موريطانيا لم يوفر ضمانات تحقيق المشاركة السياسية ومتطلباتها.[1]

- الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية بما فيها الأنظمة العسكرية، بما أدته من انكشاف تلك الأنظمة أمام عصف التغيرات التي أصابت النظام السياسي الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي وحركت التناقضات الموجودة أصلا في تلك الأنظمة، وشكلت عنصراً ضاغطاً على صناع القرار، وترافقت مع تلك التغيرات ضرورة الإستجابة للمتطلبات الخارجية لا سيما في مجال التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والحزبية، الأمر الذي أثر في الركيزة الأساس للنظام السياسي في موريطانيا المتمثلة بهيمنة الجيش على الحكم،وبذلك يمكن القول أن ضغوطات البيئة الخارجية كانت دافعاً رئيساً وراء التحول الديمقراطي، وأن البيئة الداخلية (رغم أنها مليئة بالتناقضات) للنظام

[1] محمد الأمين ولد سيدي باب،مظاهر المشارك السياسية في موريطانيا،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2005،ص257

السياسي لم يكن لها دور موازٍ ن لدور البيئة الخارجية للنظام لا سيما إذا ما أخذنا في الحسبان أن مطالب البيئة الداخلية للنظام كان يمكن السيطرة عليها باستخدام النظام السياسي للقوة في السيطرة على المطالب المجتمعية، لكن لا يمكن للنظام السياسي الفكاك من الضاغط الخارجي أو تحديه،هذا إذا ما أدركنا أن الإستجابة للضاغط الخارجي كان بمثابة المخلص للنظام السياسي الموريطاني في تعامله مع بيئته الداخلية المأزومة أصلا.[1]

[1] محمد الأمين ولد سيدي باب،انقلاب 3 أب 2005 في موريطانيا أو التغيير من الداخل، مجلة المستقبل العربي، بيروت،العدد 320،تشرين الأول 2005،ص25

## المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في بلدان المشرق العربي(الأردن،العراق)

### المطلب الأول: التحول الديمقراطي في الأردن

لا يزال وضع الحركة الإسلامية في الأردن يختلف عن كثير من بلاد العالم الإسلامي إذ كانت الأردن تتميز عن غيرها بالحريات وإعطاء العمل السياسي فرصة أكبر ولذلك سنحاول في هذا الفصل إستشراف مستقبل التجربة الديمقراطية في الأردن من خلال:

**أولا : واقع التحول الديمقراطي في الأردن :**

منذ انطلاق العهد الديمقراطي في الأردن عام **1989** والبلاد تشهد تحولات متعددة وقد شكل عام **1989** منعطفا أساسيا في أعطاء التيارالإسلامي السياسي دورا ووضعا جديدا وشارك التيارالإسلامي فيها حيث كان عاملا حيويا في ترقية الديمقراطية رغم معارضته الشديدة للسياسة الملكية بسب عملية التطبيع مع إسرائيل ، وقد قدمت كثير من الدراسات الغربية حول التجربة الأردنية مع الحركة الإسلامية[1] .

رغم عملية التحول الديمقراطي التي شهدها الأردن منذ عام **1989**، فقد تأخرت العودة العلنية للأحزاب إلى الساحة السياسية حتى العام **1992**، وفيما يلي حديثا عن الأحزاب السياسية منذ عودة الديمقراطية إلى الأردن عام **1989**[2].

**ثانيا : معوقات التجربة الديمقراطية الأردنية وتحدياتها المختلفة :**

لقد كان لإنهيار المعسكر الشرقي و على رأسه الإتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة الأثر الواضح ،حيث أدى ذلك إلى وحدانية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية معلنة بداية النظام الدولي الجديد وهذه الأوضاع والظروف هي التي أدت إلى إيجاد مجموعة من التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في الأردن وأثرت سلبا على سلوك الأفراد والحكومة ومنها عوامل خارجية وعوامل داخلية وعلى هذا الأساس نستطيع أن تحمل أهم التحديات الخارجية (إقليمية ودولية ).

1 ابن سالم عبد الحميد ،مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة ،الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2005،ص.61
2- منارمحمد الرشوان، نفس المرجع السابق.

**أ-عملية السلام** : وتشمل

1- توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرئيلي في**1993/09/13** حيث أدى ذلك إلى إحداث توتر سياسي حول مصير اللاجئيين عام**1967** وفتح مدخلا لفتح ملف الهوية الأردنية وحقوق المواطنة التي يتمتع بها الأردنيون من أصل فلسطيني مما أدى إلى خلق مناخ متوتر في الأوساط الفلسطينية حول المشاركة أو الإحجام عن المشاركة في الإنتخابات ، ومن ناحية ثانية تعني مشاركة الفلسطينيين في الإنتخابات اندماجهم في الحياة السياسية الأردنية وحسم هويتهم السياسية .

2- المعاهدة الأردنية،لإسرائيلية في أكتوبر **1994** حيث أدت التأثيرات السلبية لهذه الإتفاقية إلى تعزيز الإنقسامات الداخلية وتراجع مناخ الحوار الديمقراطي،وتجسيد ذلك في صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت لسنة **1997** وعلى الرغم من أن الحكومة قد ادعت أن الهدف الأساسي من وراء التعديل هو حماية الأخلاق والقيم ، إلا أن الهدف الحقيقي كان التصنيف على الصحف الأسبوعية التي تمادت في توجيه الإنتقادات السياسية الحكومة ، وتسبب بإغلاق13 صحيفة أسبوعية .

**ب- حرب الخليج الثانية 1990 :**

حيث كان لها أثرها الواضح في عملية التحول الديمقراطي في الأردن ،فقد خلقت الأزمة مناخا سياسيا غير مستقر نسبيا كما أن عودة العاملين الأردنيين من دول الخليج العربي والذي يقدر عددهم بـ**400** ألف مواطن أردني ، قد زاد عدد السكان بنسبة **10%** وزادت البطالة أكثر من **2%** أي ارتفعت إلى **16.6%** وكان معظم العائدين من رجال الأعمال ، والمهنيين والخبراء وأقام هؤلاء في ثلاث مناطق رئيسية وهي :

**عمان والزرقاء وإربد** وأحدثوا نوعا من اللاتوازن الإنتخابي .

أثرت حرب الخليج بشكل مباشر أيضا في الاقتصاد الأردني ، بعد فرض الحصار على سيناء العقبة ، وغيرها والتي أثرت في توجهات الناخب وطريقة تصويته.

**ثالثا: مستقبل التجربة الأردنية وآفاقها :**

إن إمعان النظر بطبيعة التحولات التي أصابت مجتمعات الإنسانية الأخرى في حقبة التسعينات تشير بشكل واضح إلى قوة الدفع التي اكتلتها شعوب كثيرة للتحول السريع والإنقلابي نحو النظام الديمقراطي ، وبرغم اختلاف طبيعة ومعادلات التحول العربي عن أنماط وتكوينات هذه المجتمعات ، غير أن ما شهده الوطن العربي خلال الفترة نفسها فتح آفاقا جديدة لعملية تغير ديمقراطي واسع التقطت عدد من الحكومات العربية رسالتها[1].

أن عملية التحول الديمقراطي في الأردن ستشهد في مراحلها المقبلة ربما المزيد من التطور والتقدم ،لأنها امتداد لمحاولات عديدة قائمة منذ تأسيس الإمارة ،وفي الوقت ذاته لا يمنع هذا من وجود ثغرات وعقبات وقفت عائقا في وجه التحول الديمقراطي عبر هذه السنوات الطويلة ، وكما أن التعددية السياسية آخذة بالتجدر وقابلة للتطور[2].

إن الديمقراطية بدأت تأخذ نهج حياة الأردنيين وتعزز هذا التوجه لديهم ، والدليل على تطور النهج الديمقراطي في الأردن ، أننا نشاهد يوميا وعلى شاشة التلفزيون الأردني برامج جريئة تظهر الرأي والرأي الآخر، وإن اختلفت مع توجهات السلطة التنفيذية وغيرها من البرامج الأخرى .

كما أن الدعوة إلى إقامة منطقة إعلامية حرة في الأردن في الوقت القريب ، كفيل بأن يدفعنا إلى التفاؤل بتوسيع هامش الحرية والمشاركة الشعبية وتعزيز ومؤسسة المجتمع المدني، وفتح باب الحوار الهادف بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حول مجمل القضايا التي تهتم بتطوير النهج الديمقراطي.

إن الحركة الإسلامية في الأردن تدرك جيدا الظروف التي تمر بها المنطقة العربية والعالم العربي الإسلامي وتدرك محدودية إمكانيات الأردن في ظل الأوضاع،والمعادلة الدولية الحالية ،ولذلك نهجت أسلوب العمل الإصلاحي المتدرج،يقينا منها بأن التحسن الجذري لأوضاع مرهون بتبدل ظروف الأمر الواقع المفروض على المنطقة ككل ،وليس على الأردن فقط [3].

---

[1] جواد الحمد ،"رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي "،دراسات إستراتيجية العدد الرابع ،جويلية 2007. ص 21 .
[2] جواد الحمد ،نفس المرجع السابق. ص 165 .
[3] علي محمد محمد الصلابي، نفس المرجع السابق ، ص102.

والأردن مازلت تواجه عقبة حالة الطوارئ المعلنة ،ويذهب بعض المفكرين في هذا الطـــرح إلى إعطاء على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية العربية السعودية ومنها أن أربعة بلدان عربيـــة لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة ،وهي العربية السعودية وعمان وجيبوتي وليبيا ،وأن ثلاثة أقطار أخرى ممن لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كليا أوجزئيا،وهي:

السودان والكويت والبحرين وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ ،أو نظم الأحكام العربية لسنوات طويلة ،حتى غدت في بعضها بمثابة دستور ثان، وهذه الأقطارهي (مصر وسوريا والأردن )[1].

**المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في العراق**

**أولا:النظام السياسي العراقي**

نتكلم هنا على نقطة أساسية وهي طبيعة الحكم في عهد صدام حسين أي قبل سقوط هذا النظام و لهذا سنبدأ منذ تولي صدام حسين الحكم حيث قام بتصفية جسدية لخصومه و بدأ لتأسيس لنظام قوي يقوم على إتباع النهج الإشتراكي و قائم على حزب واحد وهو الحزب العربي الإشتراكي أين يصف بنظام شمولي استبدادي غير أن هذا النظام اهتم بجانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية و التعليم حيث عرفت العراق نهضة اقتصادية كبيرة كما اعتمدت على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي.

فالنظام السياسي في العراق هو من الناحية الأكاديمية نظام شمولي تسلطي بحكم استبداد شخص واحد بالحكم و غياب مؤسسات دستورية منتخبة و كذلك تعددية سياسية و حزبية وتركز السلطة بيد شخص واحد وإصدار القرارات باسم مجلس الثورة وكذلك باسم حزب البعث الذي يعتبر هو الدولة.

كما نجد أن النظام السياسي العراقي كان قائم على حكم نخبة واحدة في الحكم و كذلك أن معظم السلطات كانت بيد أولاده عدي و قصي و كذلك أصهاره الذين تم وضعهم في مناصب حساسة في الدولة و في الحزب .

[1] فرحاتي عمر، النظم السياسي العربية سلبية البنات وإيجابية التغيير ،العالم الإستراتيجي ،العدد الثاني ،أفريل 2008،ص04.

كماعرف هذا النظام الكثير من الفساد داخل أجهزة الدولة بسبب طبيعة الحكم الشمولي و التسلطي.

و تميز هذا النظام بإصدار أحكام تعسفية وأحكام الإعدام بدون احترام لضوابط القانون.

كما تميز هذا النظام بالانغلاق على نفسه من خلال قمع حركات التمرد في الأكراد خاصة بعد اتفاق الذي تم بين الرئيس صدام حسين و رئيس إيران في الجزائر حيث تخلت بموجبه إيران عن دعم الأكراد في شمال العراق و بالفعل تم القضاء بعملية كبيرة في تلك الفترة.

كما قام بالقضاء على حركات التمرد للشيعة في الجنوب خاصة بعد انسحابه من الكويت و تم القضاء على هذه الحركات بشكل عنيف[1].

حيث كان النظام يقوم بحضر النشاطات الدينية للشيعة خاصة في مناسبة عاشوراء وغيرها.

و لهذا نجد أن هذا النظام كان قائم على منطق شمولي تسلطي منغلق على نفسه.

**ثانيا: دورالولايات المتحدة الأمريكية في عملية التحول الديمقراطية العراق**

نجد أن استراتيجة الولايات المتحدة في عملية مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث **11** سبتمبر بنيت على أساس محاربة الإرهاب و هذا ما جاء في وثيقة الإستراتيجية للأمن القومي التي صدرت سنة **2002** و التي تضمنت **9** فصول يبدأ كل منها بجزء من خطاب لرؤساء الولايات المتحدة و أكثرها الرئيس جورج بوش الابن.

إن أمريكا كانت دائما تحارب من أجل القضايا العادلة و أن الولايات المتحدة سوف تحمي هذه المبادئ من الإرهابيين الطغاة و يتم عن طريق العلاقات مع القوى الكبرى و دعم المجتمعات الحرة في العالم.

[1]- الجواد سعد الناجي ، احتلال العراق وتداعياته عربيا و اقليميا و دوليا ، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 24

فمن أجل تحقيق هذه الأهداف على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بمجموعة من الإجراءات التالية [1]:

* تقوية التحالفات لمنع حدوث هجمات.

* فتح عهد جديد من الديمقراطية.

بالإضافة إلى نظرتها للحروب تؤكد على مدى خطورة تقاطع أسلحة الدمار الشامل مع التطرف و لهذا تقوم على محاربة هذه التهديدات قبل الوصول إلى حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ دخول العراق للكويت و انسحابه بعد تدخل القوات الدولية أصبح العراق في صراع دائم مع الولايات المتحدة الأمريكية و أصبحت هي العدو الرئيسي له أين ترجمت إلى عقوبات اقتصادية و حظر اقتصادي على النظام العراقي بموجب قرارا ت أممية ليس هذا و حسب بل كان يخضع لعمليات التفتيش من طرف مراقبين دوليين لمراقبة و تفتيش المنشآت العراقية في إطار مراقبة أسلحة الدمار الشامل.

و هناك من يري أن عملية الحصار كان مبرمج لها من قبل بشكل مدروس و هي إضعاف قدرات العسكرية و الإقتصادية و البنية التحتية للعراق وهذا ما تم فعلا.

و بعد أحداث **11** سبتمبر ووضع الولايات المتحدة كما أشرنا من قبل إستراتيجية أمنها القومي وضعت شروط للدول المارقة ومن بينها العراق وبالفعل كانت الحرب على العراق في إطارالحروب لحماية الولايات المتحدة من أي هجوم إرهابي تدعمه العراق كما قامت بحمل معطيات للقيم الليبرالية الغربية كاحترام حقوق الإنسان والحريات و تهديد الجيران بالإضافة إلى أمن إسرائيل ، وأهم عنصر هو البترول الذي يعتبر المحرك أساسي للمصالح الحيوية الأمريكية .

و لهذا نجد أن مبررات الولايات المتحدة كنت تختلف و تتطور في حجمها منذ حرب الخليج الثانية إلى غاية احتلاله وهي أنه نظام استبدادي وقمعي وتسلطي ولا يحترم حقوق الإنسان وقمع للأكراد والشيعة و قامت الولايات المتحدة بحملة لتسويق للرأي العام

1-حسن بوقارة ، الاستراتيجة الأمريكية ، محاضرة ألقيت على طلبة ماجستير علوم سياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، قاعة خاصة ، افريل 2008

الأمريكي و العالمي للنظام العراقي و بالتالي تهيئة الجو العام الأمريكي وتحضيره لعملية احتلاله خاصة بعد إطاحته لنظام طالبان في أفغانستان ضمن قوات الحلف الأطلسي.

كما اعتمدت الولايات المتحدة على مسألة التحول الديمقراطي أي نقل النظام العراقي من نظام تسلطي إلي نظام ديمقراطي منفتح ، و قام بالإتصال بالمعارضة في الخارج و تحضيرها لتقلد السلطة في العراق سواء أكراد أو شيعة أو حتى سنة من خلال الدعم المالي والفني والتحضير لمرحلة ما بعد صدام حسين.

و نجد أن الولايات المتحدة طلبت تفويض من الأمم المتحدة أي من مجلس الأمن لكن تم رفض إعطاء هذا التفويض بل و رفضت دول كبرى كألمانيا و فرنسا المشاركة في هذا الحلف و رفض مبدأ الدخول في حرب ضد العراق بدون وجود مبررات حقيقية لهذه الحرب.

لكن الولايات المتحدة استطاعت أن تحشد قواتها مع حليفاتها بريطانيا و كذا اسبانيا و قوى أخرى كإيطاليا و دول آخرى أقل قوة و تأثير أين شنت حربا على العراق في مارس **2003** و سقط النظام في **9** أفريل **2003** بسقوط بغداد بعد أن سقطت المقاومة في العاصمة العراقية.

و بالتالي تم قيام بتحويل عن طريق القوة و هذا ما يندرج في تصنيف صامويل هينتجتون ألا و هو التدخل بالقوة مع إشراك قوي داخلية.

**ثالثا : مستقبل التحول الديمقراطي في العراق**

بالنسبة للعراق المسألة أصبحت شبه محسومة لأنه تم تحويل العراق من نظام إلى نظام عن طريق القوة و فرض سلطة موالية للولايات المتحدة الأمريكية لكن ما يمكن أن نبرزه من خلال بعض المؤشرات الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق ما يلي:

* إن العملية التحول لم تراعي خصوصية التركيبة الإجتماعية و الأثنية في العراق.
* كذلك دور المقاومة العراقية في محاربة الحكومة و الإحتلال في نفس الوقت مما يجعل العملية ككل تسير في جو من اللإستقرار.
* مسألة نمط الحكم في العراق بين الفيدرالية أوحكم موحد والإعتبارات الطائفية التي تقوم عليها فنجد أقاليم مثل كردستان و الشيعة في الجنوب و بالتالي عدم وجود تصور موحد للعملية السياسية.

الفصل الثالث
التحول الديمقراطي في اليمن

**تمهيد:**

يقع اليمن في جنوب غرب آسيا بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ويشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عن طريق خليج عدن يحدها من الشمال السعودية ويبلغ طول الشريط الحدودي بين البلدين **1.458** كم و **288** كم مع عُمان من جهة الشرق. ومن الجنوب بحر العرب والغرب البحر الأحمر وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها**2500** كم

فالتجربة الديمقراطية اليمنية شأنها شأن التجارب الديمقراطية الناشئة، تعاني من عسر وتعثرات وموانع حقيقية تحول دون أن تتحول هذه التجربة إلى نموذج ديمقراطي ساطع.

ويأتي على رأس اهتمامات البحث هو التركيز على أبرز العوامل والمراحل للتحول الديمقراطي اليمني ، وطبيعة الأزمة التي تعيشها التجربة الديمقراطية ، مع بسط لمؤشرات التحول الديمقراطي وكوابحه، حيث يحاول البحث الولوج في عمق الأزمة الديمقراطية اليمنية.

## المبحث الأول: العوامل و المراحل التي ساعدت على عملية التحول الديمقراطي في اليمن

### المطلب الأول: العوامل الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي في اليمن

**- العوامل الداخلية:**

1-تعدّ الوحدة اليمنية بين الإقليمين الشمالي والجنوبي في ماي**1990** العامل الرئيسي والأول في عملية التحول الديمقراطي في دولة الوحدة، إذ اقترنت الوحدة بالتحول نحو الديمقراطية. والتوازن السياسي والعسكري بين الأطراف الموقعة على الوحدة اليمنية.

2- تعد العوامل الإقتصادية من العوامل الهامة التي ساعدت في عملية التحول الديمقراطي في اليمن فالأزمة الإقتصادية الحادة التي مرت باليمن، نتيجة لحرب الخليج الثانية عام **1990** وعودة الآلاف من اليمنيين من بعض دول الخليج، والحرب الأهلية عام **1994** والتي فاقمت معدلات البطالة، والتضخم والتخلف الإقتصادي، وانتشار الفقر، وتدني مستوى دخل الفرد مهدت للقبول بالتحول نحوالديمقراطية.

3- لعبت العوامل الإجتماعية دورًا بارزًا في عملية التحول نحو الديمقراطية في اليمن وتمثلت بعدة قضايا أومشاكل منها،مشكلة التعليم وانتشارالأمية والصحة، والإسكان وتدني مستوى الخدمات، وعدم وصولها إلى كثير من المدن والقرى النائية، وذلك بسبب قلة الموارد المالية المتاحة

4لعبت المؤسسة العسكرية دورًا بارزًا في الحياة السياسية اليمنية، سواء في الشمال أم الجنوب، ومن أجل تحييدها أخذ صناع القرار بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي لتحييدها عن السيطرة على إدارة الدولة.

5- الإرث الجنوبي إن المتابع لتاريخ دولة الجنوب اليمني المعاصر يظهرله مدى الصراعات السياسية العنيفة على السلطة بشكل خاص، والتي راح ضحيتها آلاف المواطنين وكثير من القيادات السياسية والعسكرية، مما جعل الأمين العام للحزب الإشتراكي **علي سالم البيض** يوقع الوحدة اليمنية مع الرئيس **علي عبدالله صالح** في **22** ماي **1990**،والتي أخذت بمبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية علمًا بأن اليمن الجنوبي تبني النظام الإشتراكي ونظام الحزب الواحد، وهذا لا يتفق مع التعددية السياسية

6- تمثل القبائل غالبية سكان اليمن، وأصبحت القبيلة في اليمن بديلا لمؤسسات المجتمع المدني وتقوم بدور الحماية والرعاية وغالبًا ما تحدث أعمال العنف بين القبائل والسلطة، نظرًا لإنتشار الأسلحة بين المواطنين، فقد سعت السلطة إلى تفتيت القبيلة عن طريق إنشاء الأحزاب السياسية والأخذ بالتداول السلمي للسلطة، والتي تعّد أحد مظاهر العملية الديمقراطية، إذ ازداد تمثيل القبائل من فترة انتخابية لأخرى ففي برلمان عام **1993** حصلت القبائل اليمنية على **79**مقعداً بينما في المجلس النيابي لعام **1997 (102)** مقعدًا، أمّا العام 2003 ارتفع ليصل إلى **(115)** مقعدًا من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددها**(301)** عضواعلماً بأن القبائل التي تلعب الدور الرئيسي في الحياة السياسية هما قبيلة **حاشد** وقبيلة **بكيل**.

7-ينقسم المجتمع اليمني مذهبياً إلى سنيٍّ شافعيٍّ وشيعيٍّ زيدي، فمن أجل الإندماج السياسي والإجتماعي، أخذت البلاد تخطو نحو الديمقراطية حتى يتجاوز المجتمع الخلافات المذهبية.[1]

**2- العوامل الخارجية:**

تتمثل العوامل الخارجية في المؤثرات الخارجية التي انعكست على الأوضاع السياسية في اليمن، وخاصة في ظل تناقضات النظام الدولي الجديد، فقد شهدت ما يزيد عن **30** دولة من دول العالم الثالث تحولا نحو الديمقراطية منذ عام **1975** حتى تاريخ موضوع الدراسة. ويمكن حصر المؤثرات الخارجية المرتبطة بالمحيط الدولي، يمكن حصرها فيما يلي:

غياب البديل السياسي والأيديولوجي المطروح على دول العالم الثالث خاصة بعد انهيار النموذج السوفييتي (نموذج الحزب الواحد)،فيما ساهم الصراع السياسي والأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي في تبنّي سلطة الشمال والجنوب توجهين سياسيين واقتصاديين متناقضين ومتباينين،إذ تبنت السلطة في الشمال التوجه شبه الرأسمالي، بينما تبنى الشطر الجنوبي التطور الاشتراكي.

[1] أبو طالب،حسن.(1992).الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول في التشطيرالى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.ص 34

- المساعدات الخارجية والتي استخدمتها الدول الدائنة كأداة ضغط على دول العالم الثالث فدفعتها نحو الديمقراطية والتعددية السياسية.

- تأثير نموذج كرة الثلج التي تتضخم كلما اندفعت إلى الأمام كما يسميها **صومائيل هنتينجتون**.

- تشكل العولمة أحد آليات تعزيز الديمقراطية في العالم عن طريق تأثير حرية الإنتقال للسلع والخدمات، وتدخل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والترابط الإقتصادي والسياسي.

- لعبت تكنولوجيا الإتصالات والثورة المعلوماتية دورًا بارزًا في التحول الديمقراطي والتأثيرعلى منظومة القيم، مثل مسألة حقوق الإنسان، فقد لعبت مسألة حقوق الإنسان دورًا مهمًا في التحول نحو الديمقراطية، فما كان لليمن إلا أن يتبنى النهج الديمقراطي الذي يكفل الحقوق والحريات، فسنت الحكومة اليمنية الكثير من التشريعات والأنظمة، كالقرار الجمهوري رقم **10** لسنة **1998**، والذي تضمن إنشاء اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان في اليمن.[1]

وهكذا فقد ساهمت هذه العوامل الخارجية في التحول إلى الديمقراطية في اليمن، خاصة وأن الشطر الجنوبي لليمن، كان يأخذ بالنموذج السوفييتي، ومن ثم فإن انهيار هذا النموذج وتفرد النموذج الأمريكي الديمقراطي، دفع اليمن إلى الوحدة، والتي أتت بدورها بالديمقراطية وهذا التغير انعكس على القوى والإتجاهات المعارضة في اليمن، التي طالبت بالحرية وبحقها في التنظيم والمشاركة السياسية.

**المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في اليمن**

**أولاً : المرحلة الأولى (1990-1999م)**

بدأت المرحلة الأولى بالإنتخابات النيابية التي أجريت في عامي **1993** و**1997** والتي شهدت مشاركة واسعة من قبل مختلف القوى السياسية، خاصة خلال انتخابات عام **1993** والتي كانت أول انتخابات نيابية تجري في ظل التعددية السياسية الحزبية، وامتدت

[1] أبو طالب،حسن ، نفس المرجع ،ص 36

المشاركة الشعبية للديمقراطية في اليمن لتشمل الإنتخابات الرئاسية التنافسية التي أجريت لأول مرة في اليمن في **25** سبتمبر **1999**.

**1. الانتخابات النيابية لعام 1993:**

تعدّ هذه الإنتخابات الأولى في اليمن منذ إعلان قيام الوحدة اليمينية في مرحلة التحول الديمقراطي، والتي كان مقررًا إجراؤها في نوفمبر **1992**، حسب اتفاقية الوحدة، إلا أن اللجنة العليا للإنتخابات، واجهت مشكلة في استكمال أعمالها لإجراء الإنتخابات في موعدها وهي أن اللجنة مكونة من **17**عضوًا يمثلون سبعة أحزاب، بالإضافة لأعضاء مستقلين ونواب عن النقابات العمالية، وزيادة حدة التوتر والخلاف بين الحزبين الحاكمين (**المؤتمر الشعبي العام** و**الحزب الاشتراكي**) ومن ثم تمّ تأجيل إجراء الإنتخابات إلى **27** أفريل **1993**بناءً على قرار مجلس الرئاسة، بعد أن فشلت اللجنة العليا في استكمال أعمالها لإجراء الانتخابات في نوفمبر **1993**.

وقد شارك في هذه الإنتخابات جميع القوى السياسية الموجودة على الساحة اليمنية، فقد شارك **20** حزبًا، استطاعت ثمانية أحزاب منها الحصول على مقاعد في مجلس النواب وكان نصيب الأسد لحزب المؤتمر الشعبي، فقد حصد **123** مقعدًا، وجاء بعده حزب التجمع اليمني للإصلاح **62**مقعدًا، أمّا الحزب الاشتراكي فقد حصل على **56** مقعدا،وبلغت نسبة التصويت **80%**، كما بلغ عدد المرشحين **4870**مرشحًا معظمهم من المستقلين، تنافسوا على **301** من المقاعد في مجلس النواب، وبالرغم من أن حزب المؤتمر الشعبي قد حصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب وكذلك انضمام **22** من المستقلين إليه، إلا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة في المجلس لتشكيل الحكومة، ومن ثم كان لا بد من تأليف حكومة ائتلافية.

فقد وقّع كل من ممثلي الأحزاب الثلاثة الأولى: حزب المؤتمر الشعبي، وحزب التجمع والحزب الإشتراكي على وثيقة تحالف ثلاثي بينها، بناءً عليها تمّ تأليف حكومة ائتلافية برئاسة **حيدر أبو بكر العطاس** في **30** ماي**1993**، ضمت **31**وزيرًا من الأحزاب الثلاثة الرئيسية وحازت هذه الحكومة على ثقة مجلس النواب اليمني.

ورغم ذلك فإن هذه الحكومة الإئتلافية لم تعمّر طويلاً، فقد نشأت أزمة سياسية بين الحزبين المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي اليمني أدت إلى تفجر الوضع العسكري بينهما ومن ثم أدى هذا الصراع إلى انتصار فريق الرئيس **علي عبدالله صالح** و**خروج علي سالم البيض** وأعوانه خارج البلاد، وبقي الإئتلاف بين الإصلاح والمؤتمر ليبدأ اليمن مرحلة جديدة نحو الديمقراطية.

هذا وقد لعب مجلس النواب اليمني، خلال عام **1994** دورًا مهمًا في عملية تهيئة الأوضاع بين مسؤولي شطري اليمن، فدعى أعضاء المجلس في بداية ماي عام **1994** إلى تشكيل حكومة إنقاذ نيابية من بين أعضاء المجلس، لتتولى تنفيذ وثيقة العهد والإتفاق التي تمّ توقيعها في **20** فيفري عام **1994** في العاصمة الأردنية عمان، لإنهاء الأزمة السياسية في اليمن.

وتركزت مناقشات النواب اليمنيين على تجنيب اليمن خطر التمزق، وإرساء دعائم الوحدة اليمنية.

وكما طالبت في صنعاء، ستة أحزاب معارضة في بيان لها في **30** أفريل من نفس العام بتشكيل حكومة إنقاذ وطني من أجل إنقاذ البلاد، وطالبت هذه الأحزاب تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في الأردن.[1]

**الإنتخابات النيابية لعام 1997:**

تعد هذه الانتخابات التي جرت في اليمن في **27** أفريل **1997**، هي الثانية بعد قيام دولة الوحدة، والأولى بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام **1994**،وتعدّ هذه الإنتخابات ذات أهمية كبيرة لما تمثله لواقع ومستقبل الديمقراطية في اليمن فقد صدر قانون جديد للإنتخابات في أوت **1996** والذي على ضوئه أجريت هذه الإنتخابات، وهي تأكيد على تمسك اليمن شعباً وحكومة بالنهج الديمقراطي القائم على أساس التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وقد جرت انتخابات عام **1997**، في ظل ظروف داخلية وخارجية، فيها الكثير من المشكلات والتحديات، نتيجة لأزمة الخليج الثانية، وما ترتب على الحرب الأهلية اليمنية عام **1994** من خروج أعضاء الحزب الإشتراكي من الحكومة، والإنتقال إلى جانب

[1] ابراهيم،حسنين توفيق.(1990).الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي و الديمقراطي في اليمن،القاهرة، ص 120

المعارضة، لتزداد حدة التوتر بين الحزب الإشتراكي والسلطة الحاكمة، بالإضافة إلى ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانتشار السلاح بين المواطنين، بالإضافة إلى المشكلات الإقليمية التي كان يواجهها اليمن والتي تمثلت في تسوية الخلاف بين الرياض وصنعاء المتعلق بالحدود والأمن ، إضافة إلى تطور النزاع اليمني الأرتيري حول جزيرتي **حنيش** الصغرى والكبرى.

وقد صاحب كل هذه المشكلات مقاطعة بعض الأحزاب السياسية للإنتخابات، وعلى رأسها الحزب الإشتراكي، إذ بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا انتخابات عام **1997** **2311**مرشحًا منهم **754**مرشحًا حزبيًا والباقون مستقلون.[1]

وبالرغم من كل ذلك، فقد جرت الإنتخابات في ظل مشاركة سياسية، تمثلت في الأحزاب والمستقلّين، ولم تؤثر المقاطعة على سير العملية الإنتخابية، ولاعلى نتائجها،فبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حوالي **61%** من إجمالي عدد المسجلين لها والبالغ عددهم **728.637.4** ناخبًا وناخبة، وهي نسبة إيجابية مقارنة مع بعض الإنتخابات النيابية التي جرت في العديد من دول العالم الثالث ، ووصلت نسبة الحزبيين المرشحين في هذه الإنتخابات إلى**23%** مثلوا **12** حزبًا سياسيًا، كان في مقدمتها حزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الإئتلاف الحاكم)، والتجمع اليمني للإصلاح، وبلغ عدد المرشحين من الحزب الحاكم **224**مرشحًا مُقابل 178مرشحًا عن حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وكان من نتائج هذه الإنتخابات أن حصل تغير كبير في عدد الكتل النيابية داخل المجلس المنتخب في عام **1997**، فقد انضم **39**نائباً مستقلاً إلى كتلة المؤتمر الشعبي، وهو ما زاد عدد مقاعده إلى **226** مقعدًا، وذلك بزيادة **103** مقعدًا عن عدد مقاعده في المجلس السابق والبالغة **122**، فيما انضم عشرة نواب مستقلين للتجمع اليمني للإصلاح لتصبح مقاعده **64** مقعدًا بزيادة مقعدين عن مقاعده في المجلس السابق، وعلى ضوء هذه النتائج فقد حصل حزب المؤتمر الشعبي على الأغلبية المطلقة في مجلس النواب بنسبة قاربت **68%**، أهلته لتشكيل حكومته دون الحاجة إلى الدخول في ائتلاف مع أحزاب أخرى، وبالتالي خروج حزب الإصلاح من الحكم وامتازت هذه الإنتخابات بأن عدد المسجلين فيها بلغ ضعف

[1] ابراهيم،حسين لقرمتين.(1994).الانتخابات النيابية ومستقبل العهد السياسي والديمقراطي في اليمن، السياسة الدولية،ص 130

إجمالي المسجلين في انتخابات عام **1993**، كما أجريت في موعدها، بالإضافة لزيادة عدد المشاركين فيها، كما تزايد إقبال المرأة في التسجيل والمشاركة، فكان عدد المسجلات في انتخابات عام **1993** ، **417**ألفاً بينما وصل العدد في انتخابات عام **1997** إلى **1.304.550** مسجلة، وقد أثبتت هذه الإنتخابات أن اليمن يسير نحو ترسيخ الديمقراطية ولو بشكل نسبي.

**2. الانتخابات الرئاسية اليمنية لعام1999:**

لقد قام الرئيس **علي عبدالله صالح** بتعديل دستور الجمهورية عام **1994**، وذلك لإجراء انتخابات مباشرة لرئيس الدولة من قبل الشعب بشرط وجود مرشح آخر، وتحديد مدة سلطته بفترتين رئاسيتين فقط،وبناءً على ما نص عليه الدستور بخصوص انتخابات الرئاسة، فتحت هيئة رئاسة مجلس النواب بتاريخ **4** جويلية **1999** الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وقد تقدم **24** مواطنا لطلب الترشيح منهم حزبيون ومستقلون، لكن لم يحظ بتزكية مجلس النواب سوى مرشحين هما **علي عبد الله صالح** مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة، و**نجيب قحطان** الشعبي المرشح المستقل وبناءً على ذلك يكون كل من **علي عبد الله صالح** و**نجيب قحطان** الشعبي قد حظي بثقة وتزكية مجلس النواب لخوض الإنتخابات الرئاسية في ظل التنافس الحر الذي لم يشهده الشعب اليمني في تاريخه.[1]

وقد جرت هذه الإنتخابات في ظل ظروف شهدتها الساحة السياسية اليمنية، ومنها التوتر السياسي الحاد بين الحكومة وأحزاب المعارضة، فقد رفض مجلس النواب ترشيح منافسين آخرين للرئيس **علي عبد الله صالح** غير **نجيب قحطان**، لذلك أعلن الحزب الإشتراكي مقاطعته للإنتخابات، بالإضافة إلى مقاطعة أحزاب أخرى منها أحزاب مجلس التنسيق الأعلى المعارض بعد إسقاط مرشحها علي صالح ،كما جرت هذه الإنتخابات في ظل تصاعد ظاهرة العنف فقد اتهمت الحكومة أحزاب المعارضة وقبائل معينة بأنها وراء ذلك. وكما أن الإنتخابات لم تجذب اهتمامًا كبيرًا في الشارع اليمني، لوجود ما يشبه اليقين بفوز **علي عبد الله صالح**، وبالرغم من ذلك فقد جرت الإنتخابات، وأسفرت عن فوز الرئيس

[1] الاصبحي،أحمد (1999).التجربة الديمقراطية في اليمن،ورقة مقدمة لندوة الديمقراطيات الحية في العالم العربي،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،الأردن.ص 67

**علي عبد الله صالح** بـ **3.445.608** صوتًا من إجمالي أصوات الناخبين البالغ عددهم **3.577.960** مشاركًا ما نسبته 96,3،وفي هذا الصدد فقد كرست الانتخابات الرئاسية في اليمن ، ولو على مستوى الشكل،مبينة التنافس على قمة السلطة في سبيل تداولها، بعد أن كانت حكرًا على شخص واحد،وهذا مؤشر على أن اليمن قد دخل مرحلة جديدة على صعيد التحول الديمقراطي، وبذلك فإن التجربة اليمنية التي أقرت العمل بمبدأ التعددية السياسية، واتجهت إلى التنافس على رئاسة الدولة ما زالت بحاجة إلى إطار قانوني دستوري أكثر انفتاحًا، والذي يزيد من التنافس على النحو الذي يجعل من التعددية السياسية، وتداول السلطة مؤشرين حقيقيين على التوجه الديمقراطي.

**المرحلة الثانية 2000- 2012:**

بدأت المرحلة الثانية في عام **2000** بعد أن استقر النظام الحاكم في اليمن في السلطة عن طريق الانتخابات، وأخذ يسعى لتحديث وإصلاح النظام السياسي وذلك من خلال ما يلي:

**أولاً : التعديلات الدستورية لعام 2001:**

بدأت فكرة هذه التعديلات بتسريب خبر لوسائل الإعلام الخارجية حول إجرائها فأوجدت جدلاً واسعاً حول علم المعارضة فيها ومواقفها من هذه التعديلات، ووسط جدل الشارع اليمني تم طرح التعديلات من رئاسة الجمهورية وعرضها على مجلس النواب في شهر أوت عام **2000** قوبلت بمعارضة كبيرة من الأحزاب، وكان أكبر معارضتها على استحداث مجلس شورى يُشارك مجلس النواب في اختصاصه مُعتبرة ذلك ردة عن الديمقراطية وتكريسًا للإستبداد واحتكارًا للسلطة وللقرار السياسي ، ورغم ذلك أجري في العشرين من فيفري **2001** الإستفتاء الشعبي العام على التعديلات الدستورية بالتزامن مع أول انتخابات محلية تشهدها الجمهورية اليمنية، وقد بلغ إجمالي الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم **2.768.587** ناخباً وناخبة وكان إجمالي عدد الأصوات الصحيحة **2.607.307** صوتًا في حين أن عدد الأصوات الباطلة بلغ **161.280** صوتاً، وقد أعلنت اللجنة العليا للإنتخابات النتائج النهائية للإستفتاء العام على التعديلات الدستورية والتي جاءت على النحو الآتي: الذين صوتوا بالموافقة على التعديلات الدستورية **2.018.527** ناخبًا و ناخبة

أي بنسبة **72.91%** للذين أدلوا بأصواتهم، والذين صوتوا بالمعارضة على التعديلات الدستورية **588.780** ناخبًا و ناخبة أي بنسبة **21.27%** للذين أدلوا بأصواتهم.

وفي الحقيقة، فإن نظام الحكم الذي جاء به الدستور اليمني لسنة **2001**، هو في الواقع نظام دستوري ديمقراطي،لأنه يقوم على المبادئ الديمقراطية المُتفق عليها في القانون الدستوري ومن مظاهر ديمقراطية نظام الحكم اليمني حسب هذا الدستور.

النص الدستوري على مبدأ سيادة الشعب، بمعنى أن الشعب هو صاحب السيادة الأصلي وهو مصدر السلطات، فقد نصت المادة الرابعة من هذا الدستور على أن "الشعب مالك السلطة ومصدرها".

1. أخذ الدستور بمبدأ الفصل بين السلطات ليضمن منع الإستبداد وتحقيق الديمقراطية وتحقيق الدولة القانونية وتطبيق مبدأ التخصص الوظيفي، ويبدو ذلك من خلال تنظيم الدستور للسلطات العامة في الباب الثالث منه، فالسلطة التشريعية يتولاها مجلس النواب وذلك بحسب المادة **62** القاضية بأن "مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة" والسلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، فقد نصت المادة **105**من الدستور على أن يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور، أما السلطة القضائية، فهي سلطة مستقلة تتولاها المحاكم وفقًا للقانون، فتنص المادة **149** من الدستور على أن القضاء سلطة مستقلة قضائياً وماليًا وإداريًا، والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم".
2. تقرير الحقوق والحريات العامة الأساسية للأفراد، وهو أيضاً أحد المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي، وقد ورد النص عليها في الباب الثاني من دستور **2001**.[1]

**ثانياً: الانتخابات البرلمانية لعام 2003:**

في **27** أفريل **2003** أجريت الإنتخابات البرلمانية الثالثة في اليمن، وهي آخر انتخابات برلمانية أجريت في اليمن إلى اليوم، وتمت وفق الضوابط والقواعد الإجرائية التي حددها قانون الإنتخابات العامة والإستفتاء الجديد آنذاك والذي أجازه مجلس النواب الثاني لعام

[1] التعديلات الدستورية.(2001).مجلة 14 أكتوبر الالكترونية،العدد 13764،2007.

**1997** في نوفمبر **2000** ، والتي تمت وسط اهتمام دوليكبير نظرًا لموعدها الذي تزامن مع التصعيد الأمريكي في الحرب على الإرهاب، والذي كانت اليمن شريكًا فيه، وأيضًا بعد **18**يومًا من الإحتلال الأمريكي للعراق ، وأنها جاءت ضمن ظروف محلية صعبة، إذ تمت بعد مرحلة خلاف شديد بين كل من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة، على خلفية تطبيق الحكومة اليمنية برنامج توحيد التعليم وإلغاء المعاهد العلمية الدينية،هذا وقد امتازت هذه الإنتخابات البرلمانية بزيادة نسبة إقبال اليمنيين ومشاركتهم فيها، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (**1**)الذي صُمم لإعطاء صورة مقارنة بين هذه الإنتخابات وسابقتها **1997**.

**الجدول رقم (1):**

نسبة التسجيل والمشاركة في الانتخابات البرلمانية **1997** و**2003**

| المؤشر | انتخابات **1997** | انتخابات **2003** |
|---|---|---|
| نسبة المسجلين من عدد السكان في سن الانتخاب | **67%** | **84%** |
| نسبة المقترعين من إجمالي المسجلين | **61%** | **76.5%** |

إذاً، فإن هناك تزايدًا في مستوى مشاركة اليمنيين في الإنتخابات البرلمانية بين انتخابات **1997** وانتخابات **2003**، وتتضح هذه الزيادة في مؤشري: نسبة المسجلين من عدد السكان في سن الانتخاب، ونسبة المقترعين من إجمالي المسجلين، ويمكن رد هذه الزيادة إلى مقاطعة بعض الأحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الإشتراكي لإنتخابات عام **1997** ومشاركتها في انتخابات عام **2003**، فقد شارك في انتخابات عام **1997** **12** حزبًا سياسيًا، أمّا الإنتخابات البرلمانية لعام **2003**، فقد شارك فيها **21** حزبًا من أصل**22** حزبًاكان مُصرحاً لها قانونياً وكما تُظهر انتخابات **2003** أن مشاركة الأحزاب فيها مرتفعه في حين أن تلك المشاركة منخفضة للمستقلين، ويعود ذلك للتحالفات الحزبية التي

قامت بين كثير من الأحزاب السياسية حتى أصبح كل منهم يدعم الآخر في دوائر معينة، أضف إلى ذلك انضمام كثير من الشخصيات التي تفوز بصفة مستقلة إلى أحزاب معينة.[1]

**ثالثاً: الإنتخابات الرئاسية 2006:**

شهدت الجمهورية اليمنية في **20** من سبتمبر **2006** ثاني انتخابات رئاسية، وبلغ عدد المتقدمين للترشيح لها **64**مرشحًا، اثنان منهم لم يستكملوا أوراق الترشيح، و ثمانية منهم انسحبوا، فتقلص عدد المرشحين لتزكية مجلس النواب إلى **49**مرشحًا، حاز خمسة منهم فقط على تزكية مجلسي النواب والشورى، هم: الرئيس **علي عبد الله صالح**مُرشح المؤتمر الشعبي العام، و**فيصل بن شملان**مرشح اللقاء المُشترك، الذي يُعد المنافس الحقيقي للحزب الحاكم في تلك الإنتخابات بالإضافة إلى مرشح المجلس الوطني للمعارضة **ياسين عبده سعيد**، ومرشحين مستقلين هما **فتحي العزب**، و**أحمد المجيدي** وحصل **علي عبدالله صالح** على نسبة **77.17%** من أصوات الناخبين، بينما حصل منافسه مرشح اللقاء المشترك **فيصل بن شملان** على **21.82%** من أصوات الناخبين.

وقد شهدت انتخابات الرئاسية في **2006** زيادة في نسبة تسجيل اليمنيين المشاركين فيها ففي حين كانت نسبة المسجلين من عدد السكان في سن الإنتخاب،لإنتخابات **1999** **71.1%** وصلت تلك النسبة في عام **2006** إلى **86%** وهذا مؤشرعلى زيادة اهتمام المواطنين بالمشاركة السياسية، والسعي في التعبير عن آرائهم في حُكم البلاد.[2]

[1] السميري،نشوان.(2001) التعددية السياسية في اليمن. مكتبة خالد بن الوليد،صنعاء،ص98

[2] مسودة التقرير التحليلي للرقابة على الانتخابات الرئاسية و المحلية في اليمن 2006،صنعاء،مؤسسة فريد ريش أيبرت،مكتب اليمن،2007 ص 102

## المبحث الثاني: اشكاليات عملية التحول الديمقراطي في اليمن

### المطلب الأول:الصعوبات والعراقيل التي واجهتها التجربة الديمقراطية اليمنية

#### أولا: الولاءات السفلى ومقاومة الدولة

تواجه الدولة اليمنية تحديات كثيرة لعل أهمها أن بعض قوى المجتمع مازالت تقاوم مفهوم الدولة اليمنية الحديثة، لصالح قيم وانتماءات ما قبل الدولة، والأخطر من ذلك توظيف الإنتماءات الطبيعية داخل المجتمع في الصراع السياسي، والعمل على تحويل الإنتماء المقبول بحكم تعدد واختلاف المجتمع إلى ولاء سياسي يدور من خلاله الصراع مع الدولة، وهذا بطبيعة الحال يضعف الدولة وقيم العيش المشترك وكل القيم الحديثة المرتبطة بالدولة كإطار جامع لكل أعضاء المجتمع بصرف النظرعن انتماءاتهم الفكرية والسياسية والإجتماعية والثقافية.

وتعدد الولاءات داخل الدولة وتفعيلها في الصراع السياسي يجعل المجموعات تنزع نحو الاستقلالية، ويجعلها تسعى لمحاولة فرض رؤيتها ومصالحها بما يناقض القيم المؤسسة للدولة الحديثة، فبعض القيادات المتحكمة بهذه الجماعات تقوم توظف قوة الطائفة أو القبيلة أو الإنتماء المناطقي، في مواجهة الدولة لتحقيق مصالحها،وفي حالة عجز الدولة عن الإستجابة أو في حالة سعيها لمقاومة هذا السلوك الغير طبيعي في الصراع السياسي، فإن تلك القيادات تلجأ إلى القوة وممارسة العنف للضغط على الدولة، وهذا السلوك يُدخل الدولة في مواجهات لبسط سيطرتها ونفوذها وتفعيل التزام المجتمع بالنظام والقانون، وهذا بطبيعة الحال في حالة ضعف القوى الحديثة وسيطرة التقاليد يضعف الدولة ويخلق تواتر بين المجتمع ودولته.

مع ملاحظة أن مواجهة الدولة للولاءات السفلى وأن لعب دور ايجابي في قدرة السلطة المركزية على فرض سيادتها على الإقليم إلا أنه من جانب آخر يجعل دورها في بناء الإندماج الوطني بين مختلف الفئات الإجتماعية اقل مما هو مفترض، فصراع الدولة لمقاومة نقائضها في المجتمع، يولد مقاومة من

المجتمع، ويجعل أصحاب المصالح الأنانية قادرين على توظيف هذا الصراع لصالحهم، خصوصا وأن قيم الولاء المحلي لظروف تاريخية مازال أقوى من الولاء للدولة، وهذه المقاومة التي يبديها المجتمع للدولة يضعف الدولة، وتتحول الدولة إلى إطار للغنيمة يتصارع عليه الجميع.

وهذه الإشكالية في غاية الخطورة على التحول الديمقراطية ففي حالة تعمقها واستفحالها فأن الآليات الديمقراطية وقيم الإنفتاح السياسي تتحول إلى قوة سلبية لأن التنافس مثلا لا يتم بناءا على البرامج والرؤى السياسية ولكته يتم على أساس القيم التقليدية، كما أن الصراع السياسي يبرز بقوة في الساحة وتصبح التحالفات التي تتم تستند على أساس ولاء ماقبل الدولة، وهذا يعمق فكرة الولاء للإنتماءات الدنيا وتصبح الديمقراطية أداة تؤسس للإنقسام بين أبناء المجتمع الواحد وربما تقود إلى الصراع السلبي وبأشكاله العنيفة.[1]

ولتوضيح الفكرة سنحاول عرض بعض الأمثلة التوضيحية، فالحركة الحوثية مثلا كان قائدها يمارس اللعبة الديمقراطية، وقد فاز بمجلس النواب باسم الحزب الحاكم وانتخابه في المنطقة تم بناءً على الإنتماء الأولى لا لأنه يمثل حزب سياسي له رؤية سياسية ومشروع يدافع عنه، من جانب آخر رغم تعامله مع الآليات الديمقراطية، ولكنه كان يعمل على بناء قوة منظمة بإبعاد مناقضة لفكرة الولاء للدولة، بل أسس لتنظيم قوي تحدى شرعية الدولة، ومارس القوة لفرض سيطرته على مناطق تواجده، وأخرج الأفراد من ولائهم للدولة وجعل من ولاء الأعضاء للقائد وتنظيمه جوهر وأصل الولاء بل الولاء للدولة كفر، وأياً كان الهدف الذي تسعى إليه الحوثية، فأن طبيعة تركيبها التنظيمي والفكري يرفض فكرة الدولة لصالح الجماعة، وقد نتج عن سلوك التنظيم الحوثي إدخال الدولة والمجتمع في حالة صراع سلبي، كان له دور كبير في عرقلة مسار التنمية وبعث قيم مناقضة لفكرة الدولة وقيمها الحديثة.

والنخب القبلية كمثل آخر تستغل الولاء القبلي وتوظف أبناء القبيلة لمقاومة سلطة

[1] المقطري،عدنان،(2010) تأثير العوامل السياسية في سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية،مركز دراسات الوحدة العربية.ص112

الدولة ومقاومة سياساتها وتحدي شرعيتها، واستغلال قوة القبيلة في الصراع على السلطة والثروة، وتعمل تلك النخب على حجب الثقافة الحديثة وترسيخ وعي القبيلة ليصبح هو المحدد لسلوك الأفراد وفي هذه الحالة تصبح الدولة مجبرة على التعامل مع تلك النخب على أساس أنها تمثل قبائلها وهذا يسهم في تعميق الإشكالية لأن النخب القبلية تعزل الدولة عن المجتمع وتبدأ في بث الوعي القبلي حفاظا على مصالحها وحتى تكون قادرة على مقايضة الحاكم في صراعها على غنائم الدولة.

وفي حالات كثيرة يتم استخدام التعبئة المناطقية من قبل بعض النخب لإدارة الصراع السياسي وخدمة لمصالحها، وبعث روح الولاء للمنطقة من قبل النخب هدفه الضغط مواجهة من يحكم الدولة، وهذا وان حقق مصالح النخبة المناطقية وساعد الحاكم على ضمان ولاء الناس في المناطق نتيجة إشباع رغبات النخب إلا أن هذا السلوك يضعف الدولة وفكرة المواطنة والتضامن الاجتماعي ويؤسس لثقافة انتهازية تقبل مسألة استغلال الدولة خدمة للمصالح الأنانية.

كل ذلك يضعف الدولة وهي الحاضن الفعلي للديمقراطية في ظرفنا اليمني فنجاح التحولات الديمقراطية يتطلب دولة قوية، ومجتمع متضامن متعاون تحكمه فكرة المواطنة، وحتى تترسخ الديمقراطية لابد أن يكون الولاء السياسي في الدولة بصرف النظر عن انتماءات الفرد التي تظل مقبولة بشرط أن تكون الدولة في ظل التنوع هي الإطار الجامع.

والبعض قد يبرر سلوكه المناقض والمتحدي لفلسفة الدولة، بسبب سلوكيات سلبية ناتجة عن وجود أفراد في الحكم يعملوا على توظيف مواقعهم لخدمة مصالحهم أو نتيجة حقوق مسلوبة، ومما لاشك فيه ان هناك سلبيات في إدارة الدولة، وهذا يفرض على الجميع مقاومة الأخطاء بما يخدم بناء الدولة، والعمل على تفعيل الآليات القادرة على حماية الدولة من الاختراق، وبالوسائل والآليات التي تؤسس لها قيم الدولة الحديثة، وهذا السلوك واجب وطني يتحمل مسئوليته الجميع، أما تحدي الدولة ومقاومتها وبعث قيم متناقضة مع الدولة لمواجهتها

وللدفاع عن الحقوق، فأن هكذا سلوك يؤسس للفساد والتخريب، وهو أشد خطرا وفتكا بالمجتمع والدولة من سلوك الانتهازي الفاسد داخل مؤسسات الدولة.[1]

**ثانيا: قوة التقاليد وضعف القيم الحديثة**

الملاحظ في المجتمع اليمني أن القيم التقليدية مازالت هي اللعب الأساسي في تحديد خيارات الأفراد، ورغم المحاولات الجادة من قبل الدولة والقوى الحديثة في التأسيس للقيم المدنية الحديثة، إلا أن مستوى نمو وتطور الثقافة الوطنية المؤسسة على تلك القيم مازال ضعيفا، وتعمل قوى مجتمعية وسياسية في المجتمع والدولة من اجل إضعافها وعلى الرغم من الإختراقات التي حققتها القيم الحديثة على كافة المستويات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، إلا أن البنية التقليدية بقيمها مازالت فاعلة وقادرة على أضعاف البنى الحديثة المختلفة وإعاقتها.

فالثقافة التقليدية بإبعادها السلبية تشكل من عوامل إعاقة بناء الدولة الحديثة، وما يرتبط بها من قيم، فالديمقراطية في ظل الثقافة التقليدية المسيطرة، يجعل الفكر الذي تطرحه النخبة المؤيدة للتحول الديمقراطي عاجز عن التفاعل مع المجتمع بما يخدم قيم التحول وأهدافه.

فالمجتمع المدني مثلا والذي يمثل الطاقة الأكثر فاعلية في عملية التحول مازال ضعيفا وتأثيره في حدوده الدنيا بل يكاد ينعدم دوره في الأرياف وفي حالات معينة يعمل بطريقة متوافقة وخادمة للتقاليد المتناقضة مع طبيعته ويتحول إلى أداة بيد القوى المتصارعة في الساحة السياسي، ويتم تأسيسه في حالات كثيرة بطريقة تخدم وترسُخ ثقافة المجتمع التقليدية، وأحيانا يعمل بطريقة تقود إلى الفوضى مما يفقده الكثير من الهيبة والقدرة على توظيف نفسه في خدمة التحولات.

فالأحزاب السياسية وهي الجزء الأكثر أهمية في الراهن في المجتمع المدني مازالت ضعيفة ، وهي لا تحمل مشروع سياسي وثقافي قوي ومتماسك، بل أن

[1] المقطري،عدنان (2010) مرجع سبق ذكره،ص 117

المشروع الثقافي الهادف لبناء ثقافة وطنية قوية وراسخة غير موجود، وهذا ربما يفسر تعاملها مع القضايا المختلفة، فسلوكها السياسي يقع في خانة الصراع على السلطة والثروة وهذا جعل تلك الأحزاب تعبر عن مصالح نخبها في صراعها على موارد البلاد المحدودة، كما ان التضخم الإيديولوجي لدى بعض الأحزاب افقدها فاعلية فهم المجتمع والتعبير عن مصالحه فأصبحت أحزاب معزولة عن نسيجها الإجتماعي الذي تعمل فيه.

وفي تصوري إذا لم تعيد ترتيب أوراقها وتنقد منهج تعاملها مع القضايا وطبيعة مشاريعها وتغير من سياساتها فإن مصيرها إلى الفشل، وهذا يشكل عائق كبيرأمام التحولات فأحزاب المعارضة مثلا إما إنها كانت في السلطة وتعتمد عليها كليا كالحزب الإشتراكي أو أنها كانت ملحقة بالسلطة كالإصلاح وهذا جعل منها أحزاب ضعيفة وغير قادرة على تشكيل قوة موازية للحاكم.

وفيما يخص القوى الديمقراطية نجد أنها لا تملك حتى الآن رؤية إستراتيجية للنضال من أجل التحول، فالمثقف الحديث والمجدد كمثال، أما أن يكون منخرط في مقولات الإيدولوجيا، أو أنه مثالي في طرحة ومتعالي عن الواقع، وهذا بطبيعة الحال عزله عن واقعه وعن التأثير، أو أن يبالغ المثقف ـ العامل من أجل قيم الدولة والتي تشكل الديمقراطية عمودها الفقري،في تفكيك الواقع إلى درجة المطالبة بالتغيير الجذري والشامل، والمطالبة بمشاريع عدمية تقود إلى الفوضى والدمار، أو أنه منخرط في مصالحه الأنانية.[1]

كل ذلك افقد القوى المدنية الحديثة قدرتها على الفاعلية لصالح المثقف التقليدي بصورته الدينية أو المجتمعية الذي يعمل بجد ويعيش في قلب المجتمع، ولديه قدرة على التحرك في المجتمع بفاعلية، وهو أكثر نجاحا في فرض رؤيته على المجتمع من المثقف المجدد والقوى التقليدية في رؤيتها لا تؤسس للقيم الداعمة للتحول، وهذا يراكم ويعقد إشكاليات التحول الديمقراطي.

[1] المنوفي،كمال (1985) الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،المستقبل العربي،العدد80،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص 92

**ثالثا: التيارات السياسية الدينية**

بعض التيارات ذات النزوع الأصولي في اليمن، أما أنها مازالت ترفض الديمقراطية قولا وسلوكا، وتعتبرها من المحرمات، فهي حسب البناء الفكري الحاكم لها متناقضة مع أصول الدين ومستوردة من الكفار، وضررها على المجتمع سلبي وهي الوجه الآخر المؤسس للعلمانية، ونتائجها تعددية فكرية وسياسية، وهذا يناقض رؤيتهم التي تؤكد جازمة أن الحقيقة واحدة ولا يمكن أن تتعدد فالدين واحد وعلى الأمة أن تتحرك في مسار واحد وفي اتجاه الحقيقة الدينية المتجسدة في الرؤية التي يضعها هذا التيار أو ذاك، مع ملاحظة أن مبررات الرفض تختلف من تيار ديني إلى آخر، فالسلفية ترفضها لأسباب قد تختلف عن الحوثية.

أما التيارات الدينية التي قبلت الديمقراطية فإنها تعيد تفسيراها وتبرر ضرورتها بطريقة قد تصل بها إلى الرؤية الأولى الرافضة للديمقراطية، فالديمقراطية مهمة لإدارة الإختلاف الفكري والسياسي، فالتعددية الفكرية والسياسية هي لب فاعلية الديمقراطية، ولكن البعض يرى في الديمقراطية أداة اجرائية لتنظيم الصراع على السلطة بين قوى متفقة في الفكر والمنهج.

فالأصولية الدينية بوجهها السني الإخواني أو الزيدي أو حتى الصوفية تتعامل مع القيم الديمقراطية كالحرية والمساواة وحتى تكافؤ الفرص ووظيفة السلطات السياسية بالطريقة التي يؤسس له المنتج الفقهي والسياسي التراثي المنتج في الأزمنة الماضية وهذا يشوه المعاني والدلالات التي تحملها، وعلى نفس المنوال يتم التعامل مع الدولة والقيم المرتبطة بها بطريقة مناقضة لفكرتها كإطار جامع للمجتمع الذي تعبر عنه الدولة، فالإنتماء للدولة مثلا وربط ولاء الفرد بها لا يمثل الأصل فالولاء مرتبط بالجماعة، حتى في حالة سيطرتها على الدولة فأن الولاء يظل مرتبط بها، فالدولة بصورتها الحديثة ليست إلا بنية وآليات

لا يمكن منحها الولاء السياسي، إلا في حالة ان تصبح معبرة بشكل كامل عن العقيدة الدينية بالتفسير المقدم من التيار الإسلامي فالولاء لدولة تتعامل مثلا بالربا أو متأثرة

قوانينها بالمناهج الوضعية أو تحكمها نخبة سياسية لها أفكار متناقضة مع فكر الجماعة...الخ

ولاء مناقض لفكرة العقيدة، وعليه فإن ولاء الفرد أولا وأخيرا لابد أن يظل محصور بالجماعة على الأقل في ظل جهادها من أجل تغيير الدولة الحالية، وهذا الفكرة المستبطنة في المنتج الفكري للفكر الأصولي يجعل التعامل مع الديمقراطية ومنتجات الفكر السياسي الحديث تعامل سطحي انتهازي.[1]

**رابعا: التضخيم السياسي على حساب التضخيم الثقافي**

الصراع من أجل الراهن وتجاهل التأسيس الثقافي وغياب المثقف من ابرز الاشكاليات التي تواجه التحول، فالمثقف في الجامعات والصحف ومراكز البحث وداخل الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني يكاد حاله حال النجم في ليلة ظلماء فالمتابع للندوات والحوار والنقاش والكتابات الصحفية والفكرية والبيانات والمعارض والفن والأدب والتقارير الإستراتيجية...الخ يجد أنها متضخمة بلغة السياسي الذي يفكر بالراهن والسطحي ولا هم لها بالتأسيس والبناء الثقافي والفكري.

أن غياب المثقف واستمرار الوضع لصالح الحرب بين مثقفي السلطة والمعارضة يؤسس للمناكفات السياسية والحروب الإعلامية التي لا تغني ولا تسمن من جوع ويجعل العمل السياسي مجال للصراع الضار وعليه فأن ضبط العمل السياسي وتأسيسه على قيم أصيلة وحقيقية يحتاج إلى إعادة الاعتبار للمجال الثقافي القادر على خلق توازن حقيقي في حرب داحس والغبراء اليمنية.

فالمتابع للحراك السياسي يلاحظ أن القوى السياسية في الساحة تناضل من أجل الديمقراطية بطريقة سطحية، فمثلا يعتقد البعض انه بمجرد تغيير بنية المنظومة الدستورية، فأن ذلك كفيل بتحقيق الديمقراطية، بل وكفيل بمعالجة كل المشاكل التي يعاني منها الواقع، ويتم تجاوز كل العوامل المؤثرة عل التحول والنتيجة تكون سلبية لأن التركيز على منظومة الحكم يقود إلى الصراع على السلطة والثروة خصوصا في المراحل الأولى للتحول.

[1] المنوفي، كمال،(1985) مرجع سبق ذكره،ص 106

ففي اليمن المشكلة التي تواجه التحولات ليست مرتبطة بتغيير تركيبة وآلية إدارة الحكم كما يعتقد البعض رغم أهمية ذلك وضرورته، فالتحول الديمقراطي كما يؤكد أكثر الباحثين مسألة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وجيوسياسية وعليه فإن نجاح التحول يتطلب فهم وتطوير العوامل المختلفة المؤثرة على التحول، ويمثل الإهتمام بالجانب الثقافي والفكري العامل الأكثر جدوى في ترسيخ التحولات من الصراعات السياسية على المواقع والمصالح بشعارات الديمقراطية، لأنها لا تؤسس للديمقراطية بل تذكي الصراع وتهدد التحولات.[1]

**خامسا: الإندفاع نحو الديمقراطية بعد رفض طويل**

ظل الفكر العربي ومشاريعه الكبرى التي أنتجتها فترة الإستقلال يرفض الديمقراطية ويتعامل معها كقيمة سلبية، وتأثرت التيارات السياسية اليمنية بهذه الرؤية وظلت الديمقراطية مستبعدة في الفكر النخبوي وفي السلوك العملي، فالتيارات اليسارية اليمنية المتأثرة بالطرح الماركسي اعتبرتها بنية فوقية تستخدمها القوى المسيطرة لخدمتها، أما التيارات الدينية فجعلتها في خانة الكفر، والتيارات القومية جعلتها معيقة لتحقيق النصر التنموي في الداخل والعسكري في الخارج، ورغم وجود تيارات قبلت الديمقراطية ولكنها أجلتها أو رمتها في سلة القضايا الثانوية.

فالمعارضة السياسية الراهنة من القوى اليسارية والقومية والإسلامية اليمنية تناضل من أجل الديمقراطية مثلا دون نقد لتجاربها السابقة الرافضة للديمقراطية ولم يخرج مثقف من أوساطها ينتقدها حتى تكون قادرة على تكييف نفسها مع التحولات وقادرة على بناء مشاريع فكرية متماسكة ومستجيبة للواقع وحاجاته.

ولكنها فجأة انتقلت إلى الديمقراطية بمفهومها الليبرالي ورفعت شعار الديمقراطية، وتم وضعها في سلم الأولويات دون نقد للمنتج الفكري السابق الذي مزال فاعلا في الوعي ولم تنتقد التجارب السياسية الرافضة للديمقراطية بل أن البعض يحن للماضي ويعتبر الراهن رغم التحولات يقع في خانة السلب مقارنة بالماضي، ولكن على مستوى الخطاب الظاهري أصبحت الديمقراطية طريق لحل كل المشاكل، وأصبحت هي الطريق للتقدم

[1] الجوهري، شاكر،(1992) الصراع السياسي في عدن،مكتبة مدبولي،القاهرة،ص 142

والتطور، وتم التعامل معها كقيم منجزة قابلة للتطبيق في البيئة اليمنية، وأنه بمجرد تطبيقها تحل كل المشاكل.

وهذه القوى عندما تفهم المشاكل ناتجة عن الممارسة الديمقراطية واستمرار قضايا التخلف بطريقة عجيبة فهي لا تنتقد تجاربها ولا فكرها ولا القراءات المقدمة للديمقراطية وبدلا من ذلك توجيه الإتهام إلى القوى السياسية المنافسة وتتهمها بالعجز وعدم رغبتها في تحقيق هذه القيمة السحرية، ويتم تجاهل المشاكل الحقيقية والأسباب الفعلية وراء معاناة الواقع.

وهذا التعامل أنتج إشكالية سياسية في الساحة اليمنية جعل المعارضة تنتج مشروع سياسي يعالج الواقع بطريقة جعلت السياسي أو لنقل تفعيل القيم الديمقراطية بوجهها الليبرالي كفيل بحل كل المشاكل، وهذا افقدها القدرة على امتلاك مشروع متماسك وقوي مبني على فهم حقيقي للواقع ونتيجة لفقدان مشروع أصيل جعلها تنخرط في القضايا الآنية بعقلية تحكمها المواجهة والتحدي للحاكم، ولكنها في حالة سكون وجمود فيما يخص بناء أفكار تجديدية لمواجهة مشاكلها ومشاكل الواقع، فهذه النخب رغم انها تنادي بالقيم المؤسسة للديمقراطية ولكنها تفتقد لأي تأسيس ثقافي وفكري لتلك القيم كالحرية كما أن القراءات المقدمة للثقافة المحلية بأبعادها العربية والإسلامية والإنسانية المتعلقة بالجانب الديمقراطي ضعيفة وتكاد تكون منعدمة حسب حدود علمي.

وتمثل التصورات والأفكار التي يحملها الخطاب السياسي للرئيس صالح في مسألة التحولات الديمقراطية أكثر نضجا وإبداعا من ناحية البناء الفكري في فهم الممارسة العملية والقدرة على خلق التوائم بين المنتج المستورد مع البيئة المحلية من القراءات المثالية التي قدمتها المعارضة ولعل السبب يعود إلى تجربته السياسية الطويلة، وفكره السياسي المنفتح الذي يحمل في بنيته قيم سياسية ايجابية متوافقة مع القيم الديمقراطية ناهيك عن نخبة داعمة تملك توجهات واضحة فيما يخص التحولات، وتتحرك في أطار مشروع وطني متماسك واضح الملامح يتم قراءته وإعادة بنائه باستمرار بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والتحولات الداخلية دون أخلال بجوهر القيم التي يحملها.[1]

[1] فقيرة،جلال.(2005) الاصلاحات السياسية و الديمقراطية خلال 15 عاما،صنعاء- اليمن، وكالة الأنباء اليمنية،ص 175

كيف يمكن تحقيق تحول ديمقراطي آمن في اليمن، قادر على تجاوز الانتكاس أو التراجع؟ الإشكاليات السابقة هي أمر طبيعي في ظرفنا اليمني، وهذه الإشكاليات يمكن مواجهتها خصوصا والديمقراطية لم تعد محل خلاف لدى أغلب القوى السياسية على الأقل على مستوى الخطاب المعلن، فالحاكم كقيادة ونخبة يعملوا من أجل التحول الديمقراطي، وهو هدف جوهري في حركة النظام السياسي، والتحول أيضا محل إجماع وطني رغم التناقض في المصالح والاختلاف حول الطريقة المثلى لنجاح التحول، إلا أن الملاحظ أن الأطراف السياسية خصوصا المعارضة تتجاهل واقع التحولات وطبيعتها لذا تتحدث عن الإستبداد وترفض واقع التحولات ويعود الأمر في تصوري إلى قصور في الفهم المنهجي والعلمي .

على الرغم أن هناك اشتراطات مسبقة للديمقراطية وضعها مفكرو العالم الغربي والثالث إلا أن هذه الإشتراطات تحولت إلى قوة استخدمتها الأنظمة المستبدة لتبرير رفض خوض تجربة الديمقراطية، ولكن هذه الأطروحات تم تجاوزها من قبل المدخل الديمقراطي الجديد الذي يطالب بتفعيل القيم الديمقراطية في الواقع بحيث يحدث تأثير متبادل بين بنية الواقع والقيم الديمقراطية بهدف تهيئة الأوضاع لصالح إنضاج الإشتراطات بواسطة القيم الديمقراطية التي تعمل بدرجة قد تكون ضعيفة في المراحل الأولى للتحول ولكنها مقبولة، ومن جانب آخر يتم تعديل الديمقراطية بما يتوافق مع البيئة التي تعمل فيها بشرط أن لا تفقد جوهرها، ونجاح التحول مرهون بالطلائع المثقفة في الحكم والمعارضة والمجتمع المدني.

والسؤال الأكثر أهمية في عملية التحول يركز على كيفية دعم عملية التحول الديمقراطي؟

**المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في اليمن**

النظامان السياسيان المتصادمان في إقليمي اليمن ما قبل الوحدة ،لم يخلفا تراثا ديمقراطياً يمهد السبيل للإنتقال الديمقراطي ، فلقد كانت إحدى السمات الشاخصة لهذين النظامين أنهما يعيشان على قاعدة من التنافر والتضاد إلى درجة اندلاع حربين ما بين الشمال والجنوب في عامي **1972** و**1979**.

فالديمقراطية محرمة وغير مسموح بالتعددية السياسية في كلا القسمين ، في كل من الجمهورية العربية اليمنية **( الشمال )** , وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية **(الجنوب)** فضلاً على أن النظاميين الشطريين يختلفان في اتجاهاتهما ، فالأول له اتجاهات **(رأسمالية غربية)** والآخر له اتجاهات **(إشتراكية شرقية)** في طابع السلطة وفي التوجهات الأيديولوجية والحزبية للمؤتمر الشعبي العام **(الشمال)** ، والحزب الإشتراكي اليمني **(الجنوب)** وإختلاف في طبيعة النخب السياسية الحاكمة في الشمال والجنوب والقاعدة الإجتماعية والجماهيرية التي يستند عليها كل نظام على حده ، زد على ذلك التباين الواضح في الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية وآفاق التطور لكلا النظاميين .[1]

ففكرة التعددية الحزبية والخيار الديمقراطي كانت متساوقة مع الخطوات الوحدوية والتي أسس لها إتفاق **30** نوفمبر**1989**، بين القيادتين صوب تحقيق الوحدة اليمنية . حينها تبلورت عدة أفكار باتجاه ممارسة الديمقراطية ،وحول طبيعة التحول الديمقراطي فلقد كان هناك قلق وترقب واحتراس لطبيعة النظام الديمقراطي المنشود في دولة الوحدة اليمنية وما هي الصيغ الكفيلة بخلق آليات للممارسة الديمقراطية ،حينها أقترحت لجنة التنظيم السياسي الموحد في **20** نوفمبر **1989** أربعة بدائل لممارسة النشاط والفعاليات السياسية في ظل الوحدة اليمنية.

***البديل الأول :** إندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني في تنظيم واحد.

***البديل الثاني :** إحتفاظ الحزب الإشتراكي والمؤتمر الشعبي العام باستقلالهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الإجتماعية والوطنية بممارسة نشاطهم السياسي .

***البديل الثالث :** يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني نفسيهما ويتركان

[1] الأصبحي، أحمد.(1999)،مرجع سبق ذكره.ص 123

الحرية لقيام التنظيمات السياســية .

***البديل الرابع :** قيام تنظيم سياســي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضـم المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني والقـوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر على أن تحتفظ كل من هذه القوى باستقلالها.

لقد كان دستور الإقليمين قبل **22** ماي **1990** يحرمان الحزبية ، وحكمهما نـظــام الــحــزب الواحد **( المؤتمر في الشمال والاشتراكي في الجنوب )** ، وعند إتفاق الحزبين النظاميين على توحيد البلاد لم يكن أمامهما من خيـار سوى الإعتراف بالتعـددية والسماح بإنشاء الأحزاب السياسيــة ، فقـد كان من شبه المستحيل دمجهما في حزب واحد نظراً للشكوك المتبادلة بينهما من جراء مخلفات الصراعات الشطرية بكل أبعادها وربما أيضـاً لإختلاف قاعدتهما الاجتماعية والفكرية مما دفـع كل منهما إلى التمسك بمصادر قوته لاستخدامها عند الحاجــة .

فلقـد شهدت الساحة اليمنية في الفترة من **1990- 1994**حراكاً ديمقراطياً نشـطاً يحكمه توازن في السلطة والمعارضة انــحسر هـذا الحراك بعد حـرب **1994** وإختلال التوازن ما بين السلطة والمعارضة.

لقد أحدثت تلك الحرب تغيرات مختلفة وقوية داخل المجتمع وغيرت كثيراً من قناعاته بعد ما كشفت جوهر الأزمة التي كان يعيشها النظام السياسي والتي تراكمت عناصره عبر سنوات مختلفة داخل وخارج مؤسسات النظام ومن ثم لعبت دوراً في تغيير معادلات وعلاقات القوة وهناك أسباب كثيرة ومتنوعة جعلت من العنـف أحـد معطيات مجتمعنا.[1]

فالتجربة الديمقراطية الناشئة في الجمهورية اليمنيـة منذ فجـر **22** ماي**1990**، قد حملت معها عـدداً من الملامح والمؤشرات الديمقراطية يمكن إختزالها على النحو التالي:

1- اعتراف دستور دولة الوحـدة اليمنية بالديمقراطية والتعددية الحزبية وخاصة في المادة (39) من الدستور، ولقد تم الاستفتاء على دستور الوحدة من قبل الشعب في ماي **1991** بنسبة **98%** من إجمالي الأصوات لصالح الدستور .

[1] العبدلي، سمير،الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي،مركز الدراسات و البحوث اليمني، صنعاء. ص 113

2- خروج الأحزاب السياسية السرية إلى النور والعلنية ، وبزوغ أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة ،حيث قدرت عدد الأحزاب في الساحة اليمنية بداية إلى **60**حزباً سياسياً ولقد تم هذا التفاعل والحراك السياسي إستناداً إلى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية الصادر في أكتوبر**1991** .

3- بزوغ وانتشار منظمات المجتمع المدني بألوانها الطيفية حتى وصلت عام **2000** إلى **2786**هيئة مدنية .

4- الإنتخابات البرلمانية في أبريل **1994**، أبريل **1997** وبزوغ برلمان يمني منتخب .

5- الإنتخابات الرئاسية في سبتمبر **1999**، حيث فاز الرئيس **علي عبد الله صالح** بنسبة **96%** من إجمالي الأصوات بينما تحصل منافسه **نجيب قحطان** الشعبي على نسبة **4%** من أجمالي أصوات الناخبين .

6- صدور قانون السلطة المحلية في فيفري**2001** ، وعلى ضوء ذلك تمت الإنتخابات للمجالس المحلية في فبراير**2001** .

وبخصوص مشاركة القوى السياسية الحزبية والمستقلة في عمليتي الإستفتاء والإنتخابات المحلية تميزت هذه العملية عن سابقاتها من عمليات الاستفتاء والانتخابات النيابية والرئاسية في السنوات **1991**،**1997**،**1999** على التوالي،بمشاركة كلية للأحزاب السياسية اليمنية المتمتعة بالصفة القانونية من لجنة شئون الأحزاب السياسية وعدد 22حزباً ، تبين مشاركتها الفعلية بنسب متفاوتة في جميع مراحل العملية الانتخابية ، ابتداء من مشاركتها في إدارة الإنتخابات عن طريق إشراك ممثليها في تشكيل اللجان المكلفة بالإشراف على سير مراحل الإنتخابات وتنفيذها ، وانتهاء بتقديم مرشحيها والمشاركة في عملية التصويت على مشروع التعديلات الدستورية وإنتخاب أعضاء المجالس المحلية يوم **20** فيفري**2001**.

7- أعطت التجربة الديمقراطية مساحة للمرأة اليمنية للتفاعل والحراك والمشاركة في الحياة السياسية والفضاء العام ، حيث تشكل المرأة نسبتها في المجتمع أكثر من **50%** من عدد سكان الجمهورية اليمنيـــة .

8- تغير الخطاب الثقافي والسياسي من الشمولية إلى الديمقراطية بوجه عام ، وهناك إجماع رسمي وشعبي بالديمقراطية ولو بصورة ديكورية .

9- شيوع مفاهيم التحالفات السياسية ،والحوارات الديمقراطية ،وإبرام التعهدات والمواثيق والإتفاقات والصفقات السياسية المستترة والمعلنة في السوق السياسي .

10- إعتراف النظام والهيئات المدنية بحقوق الإنسان وانتشار هذا المفهوم جاء متساوقاً مع المفاهيم الديمقراطية إلى حد تأسيس وزارة لحقوق الإنسان .

11- صدور قانون الصحافة والمطبوعات ، وممارسة النقد وحرية التعبير والقول في الإجتماعات والمؤتمرات وفي وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة وفي الحياة العامة ولقد وصل عدد الصحف إلى ما دون المئـــة.[1]

[1] العبدلي،سمير،مرجع سبق ذكره.ص124

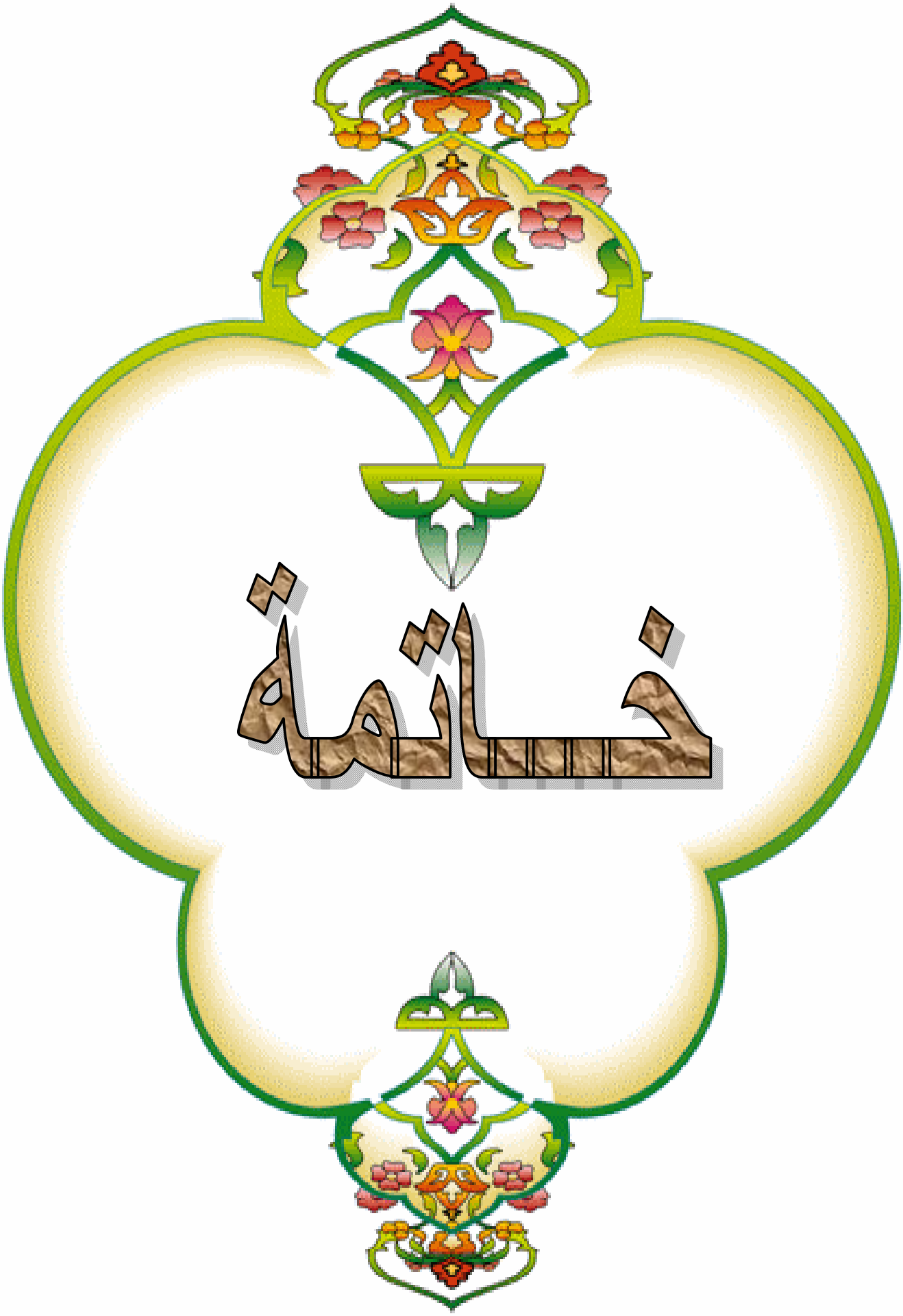
خـــاتمة

**خاتمة:**

تُعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات، وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة،ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بُغية تطوير فُرص الحياة.

فالديمقراطية تتطلب أولاً وجود مجتمع سياسي (الدولة)لأِن غياب الدولة يعني الفوضى وفي هذا المجال ترد مناقشة وافية لمفاهيم الدولة والأُمة من جهة والدولة والحكومة والنظام السياسي من جهة أُخرى.

وهذا ما اختلف عليه العالم العربي نحو مستقبل الديمقراطية حيث يرى البعض إذا كانت هناك منطقة في العالم تتصف بضعف شديد للديمقراطية بحيث من الإستحالة أو الصعوبة البالغة أن تتحول نحو المسيرة الديمقراطية في المستقبل القريب فإنها تنحصر في الوطن العربي وحتى القلة من البلدان العربية التي بدأت تجربة الديمقراطية الليبرالية فهي أقدمت على شيء من الحرية والمنافسة السياسية لا بسبب قناعتها بالتغيير والتحول الديمقراطي، بل لأِنها استنتجت أن إصلاحاً سياسياً محدوداً هو أقل كلفة من استمرار الأزمة الإجتماعية المضغوطة والقابلة للإنفجار، كما أنها غطت هذه المنافسة السياسية بالكثير من التزييف والتدخل لصالح احتكار السلطة أو إقامتها وفق أسس طائفية أو عشائرية متخلفة ومضادة مع عملية التحول وأن ظاهرة ضعف الديمقراطية في البلاد العربية تدفع الكثير من المفكرين إلى القناعة بعدم وجود مجتمع مدني هناك أو أنه في أفضل الأحوال ضعيف جداً .

واستخلصنا النقاط التالية من خلال دراستنا لحالة اليمن أن عملية التحول الديمقراطي في اليمن اقترنت بالوحدة اليمنية عام **1990**، وأخذت بالتحولات التدريجية، والإتجاه نحو طريق التطور ولو بشكل نسبي، آخذين بعين الإعتبار أن التجربة الديمقراطية في اليمن حديثة العهد.

وقد أكدت التجربة اليمنية إمكانية حدوث ديمقراطية في مجتمعات يغلب عليها الطابع التقليدي إذ أن القبيلة في اليمن لم تحُل دون الإستمرار باتجاه الديمقراطية، وهذا ما أكدته الإنتخابات النيابية والرئاسية التي جرت على أساس مبدأ التعددية السياسية. فقد كانت التغيرات والتحولات سلمية في الغالب وجماهيريّة وكانت لأسباب سياسية، فالشعب اليمني شعبُ سياسي، يمتاز

بنسبة عالية من الوعي السياسي بالرغم من انتشار الأمية، وبقاء المؤسسة العسكرية موحدة نسبيا رغم حصول بعض الإنشقاقات، وكما أن هناك العديد من المشكلات التي واجهت النظام اليمني، وأثرت على التحولات الديمقراطية بشكل مباشر أوغير مباشر، كالقبلية والعنف السياسي والوضع الإقتصادي، مما يستلزم على النظام الحاكم في اليمن مواجهة مثل هذه المشكلات، ومنها الإصلاح الإداري، والقضاء على الفساد في جميع مؤسسات الدولة، وكذلك قضية الإستمرار ببرامج الإصلاح الإقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة.

وأخيرًا يمكننا القول إن التجربة الديمقراطية في اليمن سارت نحو التقدم ، ولو بشكل نسبي فقد أكدت التجربة اليمنية أنها تمتلك الإمكانيات لدعم التطور الديمقراطي، كما أنه لا بد من الإشارة هنا للدعم الدولي لعملية الإفتاح السياسي، والتطور الديمقراطي، وبالمقابل فقد شكّلت الأوضاع الإقليمية السائدة عائقًا أمام التطور الديمقراطي في اليمن، وإن كانت لعبت دورا في تحقيق الإستقرار السياسي.

قائمة المراجع والمصادر

**قائمة المراجع**


- صامويل هينتجتون, الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د.عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولي، 1993
- جي هيرميت, هل هو عصر الديمقراطية؟ ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، ماي 1991.
- عبد الكريم عبدلاني،المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2003.
- تيري لين وفيليب شميتر، أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا، ترجمة آمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد 128، ماي 1991
- حسن محمد سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981-1993، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة 1998
- خوان ريال، تحولات في أمريكا اللاتينية علي عتبة التسعينيات، ترجمة فردوس عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مصدر سابق.
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني, والتحول الديمقراطي في الوطن العربي, القاهرة, مركز بن خلدون للدراسات الانمائية, 1992.
- هيلجيو ترينداد, الانتخابات الرئاسية والتحول السياسي في أمريكا اللاتينية، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 128، مصدر سابق.
- آلان تورين، ماذا تعني الديمقراطية اليوم؟ ترجمة ايهاب محمد حافظ فايد،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية.
- اسماعيل الشطي، الكويت وتجربة الانتقال إلي الديمقراطية، المستقبل العربي, بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 289، مارس 2003.

- ❖ محمد سعد أبو عامود، التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق الاسكندرية، دار الشنهابي للطباعة والنشر، 2005 .
- ❖ علي بن محمد ، جبهة التحرير بعد بومدين ، حقائق ووثائق دار الأمة ، الجزائر1998
- ❖ ناصر جابي، الفئات الوسطى والسياسة بين تشوهات الماضي وتحديات المستقبل ضمن الملف الذي خصصتها مجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية القاهرة العدد / 16 أكتوبر2004
- ❖ عبد الناصر جابي ، الجزائر من الحركة العمالية – النقابية إلى الحركات الاجتماعية دار المعهد الوطني للعمل، الجزائر2001
- ❖ الانتخابات الدولة والمجتمع، القصبة للنشر الجزائر1999
- ❖ أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية، الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل، دار الأمة، الجزائر.
- ❖ منى جلال عواد المشهداني،النظام السياسي الموريطاني،دراسة تحليلية،جامعة بغداد،2005.
- ❖ محمد عبد الله ولد محمد بوي،الدور السياسي للجيش الموريطاني،جامعة نواكشوط 2007.
- ❖ محمد الأمين ولد سيدي باب،مظاهر المشارك السياسية في موريطانيا،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2005.
- ❖ محمد الأمين ولد سيدي باب،انقلاب 3 أوت 2005 في موريطانيا أو التغيير من الداخل، مجلة المستقبل العربي، بيروت،العدد 320،أكتوبر 2005
- ❖ جواد الحمد ،رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ،دراسات إستراتيجية العدد 4 ،جويلية 2007.
- ❖ فرحاتي عمر، النظم السياسي العربية سلبية البنات وإيجابية التغيير ،العالم الإستراتيجي العدد 2 ،أفريل 2008.
- ❖ أبو طالب حسن 1992،الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول في التشطير إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- ابراهيم حسنين توفيق 1990،الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي و الديمقراطي في اليمن،القاهرة.
- ابراهيم،حسين لقرمتين 1994،الانتخابات النيابية ومستقبل العهد السياسي والديمقراطي في اليمن، السياسة الدولية.
- الاصبحي أحمد 1999،التجربة الديمقراطية في اليمن،ورقة مقدمة لندوة الديمقراطيات الحية في العالم العربي،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،الأردن.
- التعديلات الدستورية2001 مجلة 14 أكتوبر الالكترونية،العدد 13764 ،2007.
- السميري نشوان،2001 التعددية السياسية في اليمن، مكتبة خالد بن الوليد،صنعاء
- مسودة التقرير التحليلي للرقابة على الإنتخابات الرئاسية و المحلية في اليمن 2006،صنعاء،مؤسسة فريد ريش أيبرت، مكتب اليمن،2007 .
- المقطري عدنان،2010 تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجمهورية اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المنوفي كمال 1985 الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،المستقبل العربي،العدد80،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجوهري شاكر،1992 الصراع السياسي في عدن،مكتبة مدبولي،القاهرة.
- فقيرة جلال،2005 الاصلاحات السياسية و الديمقراطية خلال 15 عاما،صنعاء- اليمن وكالة الأنباء اليمنية.
- العبدلي سمير،الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي،مركز الدراسات و البحوث اليمني، صنعاء.

# الفهرس

# الفهرس

**العناوين** **الصفحة**


**تشكرات**

**إهداء**

**الفهرس**

**المقدمة**

**الفصل الأول: الاطار المفاهيمي التحول الديمقراطي**

**تمهيد**..... **01**

**المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي..... **02**

**المطلب الأول:** تعريف التحول الديمقراطي..... **02**

**المطلب الثاني:** التحول الديمقراطي و علاقته بالمفاهيم الأخرى..... **04**

**المطلب الثالث:** أنماط التحول الديمقراطي..... **05**

**المبحث الثاني:** الإطار النظري للتحول الديمقراطي..... **08**

**المطلب الأول:** المقاربات النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي..... **08**

**المطلب الثاني:** آليات التحول الديمقراطي..... **14**

**المطلب الثالث:** أسباب و عوامل التحول الديمقراطي..... **18**

**الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في البلدان المغرب و المشرق العربي**

**تمهيد**..... **24**

**المبحث الأول:** التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي (الجزائر،موريطانيا)..... **25**

**المطلب الأول:** التحول الديمقراطي في الجزائر..... **25**

**المطلب الثاني:** التحول الديمقراطي في موريطانيا ..... **27**

**المبحث الثاني:** التحول الديمقراطي في بلدان المشرق العربي(الأردن،العراق)..... **32**

**المطلب الأول:** التحول الديمقراطي في الأردن..... **32**

**المطلب الثاني:** التحول الديمقراطي في العراق..... **35**

**الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في اليمن**

**تمهيد**..... **39**

**المبحث الأول:** أبرز العوامل و المراحل التي ساعدت على عملية التحول الديمقراطي في اليمن.... **40**

**المطلب الأول:** العوامل الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي في اليمن..... **40**

**المطلب الثاني:** مراحل التحول الديمقراطي في اليمن ..... **42**

**المبحث الثاني:** اشكاليات عملية التحول الديمقراطي في اليمن..... **51**

**المطلب الأول:** الصعوبات و العراقيل التي واجهتها التجربة اليمنية..... **51**

**المطلب الثاني:** مؤشرات التحول الديمقراطي في اليمن..... **61**

**الخاتمة**..... **65**

**قائمة المراجع**